



PROVISIONAL

A/PV.2380
8 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثمانين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ادريس (نائب الرئيس) (تونس)

ثم : السيد موفز شودي (نائب الرئيس) (بنجلاديش)

— مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

القيت الكلمات من :

السيد اميراسنغ (سرى لانكا)

راتو سير بنايا ك. غانيو (فيجي)

السيد الاركون (كوبا)

السيد غاناو (الكونغو)

السيد أسونغ (غابون)

— تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-233 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٢٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

السيد أميرا سنغ (سرى لانكا) (الكلمة بالانجليزية) : ان حكومة لكسمبرغ قد أضافت الى السجل الحافل لرؤساء الجمعية العامة ، اضافة جديدة ، بتقديمها أول رئيس وزراء ليرأس أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . ونيابة عن وفد سرى لانكا أود أن أتقدم لسيادة الرئيس جاستون شورن بأحر تهانينا وأطيب تمنياتنا بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة . ويمكن للرئيس أن يتأكد من تأييد وفدي الكامل له في قيامه بمسؤولياته .

ونحن نفتنم هذه الفرصة ، لكي نعبر لسلفكم السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجي الجزائر عن تقديرنا للمقدرة الفائقة التي أدار بها دورتين للجمعية العامة ، وهما الدورة التاسعة والعشرون العادية والدورة الخاصة السابعة التي قامت بدراسة موضوع الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي . ان هذه الدورة الأخيرة تعتبر من أهم الدورات في تاريخ الأمم المتحدة ، وأن السيد بوتفليقة قد أتى لمنصب الرئاسة بحماس وحيوية الشباب ، وكما أعترف هو ذاته بصراحة ، أتى أيضا بروح ثورية . وباعتباره وزيرا للخارجية ، لبلد تعتبر في الوقت الحالي رئيسه لحركة عدم الانحياز ، فقد عبّر بشكل واضح ومقنع عن جوهر فلسفة هذه الحركة والسياسة التي تتبعها .

ان رئاسة وزير الخارجية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة جاءت في وقت كانت فيه حركة عدم الانحياز تحصل على مزيد من القوة ، ليس فقط من حيث عضويتها ، بل أيضا باعتبارها قوة معنوية فعالة في محافل العالم . ولا توجد اليوم ، مجموعة من الدول في هذه المنظمة ، تحتل مكانا أفضل من هذه الحركة ، في عملية تحقيق التوازن بين الأيديولوجيات المتصارعة والمصالح المتعارضة ، ولكي تضمن أن صوت الدول الصغرى لم يعد مجرد همهمة خافتة ، بل أصبح بوقا مدويا .

انني ان أتحدث ممثلا لدولة سيكون لها شرف استضافة مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ، الذي سوف ينعقد في كولومبو في آب / اغسطس ١٩٧٦ ، يمكنني أن أؤكد لهذه الجمعية بأننا سوف نظل مخلصين لمبادئ وسياسات عدم الانحياز ، كما أعلنت وتأكدت خلال مؤتمرات القمة الأربعة التي عقدت حتى الآن ، والتي اشتركت فيها رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع

والخارجية لبلادى ، السيده باندرانيكا . ان هذه المبادئ والسياسات تم التعبير عنها فـي اعلان بلغراد لعام ١٩٦١ ، وعلان القاهرة لعام ١٩٦٤ ، وعلان لوساكا لعام ١٩٧٠ ، وكذلك في اعلان الجزائر في عام ١٩٧٣ .

ولكي لانسى ، أود أن أوجه الانتباه الى نصوص اعلان بلغراد لعام ١٩٦١ ، التي ظلت لمدة أربعة عشر عاما تتمتع بنفس القوة ، وفي الواقع فان تاريخ الأربعة عشر عاما الأخيرة ، قد أثبت أن اعلان بلغراد ، لحركة عدم الانحياز ، كان من أهم القوى الدافعة في مجال الشؤون الدولية ، في سعيها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والعدالة لشعوب العالم* .

ان اعلان بلغراد قد دعا الى القضاء الكامل والنهائي وغير المشروط على الاستعمار ، وأعلن تأييده لاستعادة الشعب العربي الفلسطيني لكافة حقوقه .

كذلك فقد عبر عن اقتناعه بأن جميع الشعوب ينبغي ، من أجل الغايات الخاصة بها ، أن تكون حرة التصرف في ثرواتها الطبيعية ومواردها ، دون المساس بأية التزامات تنبع من التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي . وأنه لا ينبغي ، بأى حال من الأحوال ، أن يحرم شعب من وسائل عيشه .

كذلك عبر الاعلان عن أن الأرهاب أو التدخل ، لا ينبغي أن يؤثر على ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير .

هذا ، وقد تدارس الاعلان مسألة انشاء والمحافظة على قواعد عسكرية أجنبية في أقاليم الدول الأخرى ، وخاصة ضد الارادة الصريحة لهذه الدول ، واعتبر ذلك انتهاكا خطيرا لسيادة هذه الدول ، ودعا الى الغاء هذه القواعد الأجنبية ، كمساهمة في تحقيق السلام العالمي .

كذلك فقد بين الاعلان ، أن نزع السلاح العام والشامل ، ينبغي أن يتضمن القضاء على القوات المسلحة ، وعلى التسلح ، وعلى القواعد الأجنبية ، وعلى صنع الأسلحة ، وكذلك المؤسسات الخاصة بالتدريب العسكري التي لا ينبغي أن توجد الا لأهداف تحقيق الأمن الداخلي . كذلك دعا الى المنع الشامل لانتاج وامتلاك واستخدام الأسلحة النووية ، والنووية الحرارية ، والأسلحة

* تولى الرئاسة السيد موفيز شودرى ، (بنغلاديش) ، نائب الرئيس .

البكتريولوجية والكيميائية . وكذلك دعا الى القضاء على كافة المعدات والتجهيزات الخاصة بتسليم ووضع وتشغيل أسلحة الدمار الجماعي على الأراضي الوطنية . كذلك فقد فكر في ضرورة التوصل الى اتفاقية لتحريم جميع تجارب الأسلحة النووية ، والنووية الحرارية .

كذلك فقد أوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التالية ، التي كانت ستعقد في عام ١٩٦١ ، بأن تتخذ قرارا بشأن انعقاد دورة خاصة لها ، تركز لمناقشة موضوع نزع السلاح ، أو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة .

وقد طالب الاعلان ببذل الجهود لازالة عدم التوازن الاقتصادى الموروث عن الاستعمار والامبريالية ، كما طالب بشروط عادلة للتجارة ، بالنسبة للدول الاقل نموا من الناحية الاقتصادية . كذلك فقد طالب الاعلان بصفة خاصة ، ببذل جهود بناءة لازالة التقلبات الكبيرة في تجارة السلع الأولية ، والى ازالة الاجراءات والاساليب التي لها اثر ضار على تجارة ودخل الدول النامية . وبصفة عامة فقد طالب بضرورة نقل ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتطبيقها في جميع مجالات التنمية الاقتصادية ، بغية الاسراع في تحقيق العدالة الاجتماعية الدولية .

وان دراسة ال ١٤ عاما الاخيرة سوف تبين اثر حركة عدم الانحياز ، ذلك الاثر الذى بدأ في مختلف مجالات النشاط الدولي . وان اعلان الجزائر ، ذو أهمية كبرى ، لأنه أعطى اهتماما خاصا للمشكلات الاقتصادية للدول النامية ، وضرورة قيام المجتمع الدولي بعمل حاسم ، لتحقيق نظام اقتصادى دولي جديد ، أكثر عدالة .

ان الامبراطورية البرتغالية الاستعمارية قد تمت تصفيتا بعدما يقرب من خمسمائة عام ، ونحن نهنيء الحكومة البرتغالية على تنازلها النهائي عن مستعمراتها ، ونرحب بانضمام الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق ، كأعضاء جدد بالأمم المتحدة ، بعد أن حصلت على استقلالها ، ونتمنى لشعوب هذه الدول ذات السيادة السلام والرخاء والسعادة .

اننا نشعر بالثقة ، في أن ما يجرى في أنغولا ، سوف ينتهي سريعا ، وأن الخلافات القائمة بين الحركات الوطنية ، سوف نجد لها حلا . ونحن واثقون من أن منظمة الوحدة الافريقية ، سوف تمارس نفوذها لاعادة السلام الى أنغولا ، وان تساعد شعبها على الالتحام في دولة واحدة ، متحدة في حرية وسيادة .

ونحن نتوجه بتهانينا الحارة لهابوا غينيا الجديدة ، بمناسبة حصولها على الاستقلال ، وتطلع الى قبولها وانضمامها المبكر كعضو بالامم المتحدة . ان استراليا قد استهجت الكثير من المودح والثناء ، لانها قامت بالمهمة التي وكلت اليها من قبل الامم المتحدة .

ان سجل التقدم في سبيل تحقيق العالمية في عضوية الامم المتحدة ، قد اثر عليه ، لسوء الحظ ، رفض الطلبين المقدمين من جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية للانضمام

للأمم المتحدة . وان اخطاء الماضي يمكن تصحيحها ، ويمكن التعويض عن المذابح والفوضى التي حدثت في فيتنام خلال عشرين عاما من الحرب ، وذلك بأن تمد لشعب هذا البلد يدا صديقة ، ونرحب به في الأمم المتحدة . واذا كانت ارادة الاغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة ، لم تحترم ، واذا كانت المنظمة سوف تخضع لسيطرة دولة واحدة ، فنحن بذلك نواجه أزمة دستورية خطيرة . ان الحفاظ على السلام والأمن الدوليين يعتبر مسؤولية أكبر من انضمام الاعضاء الجدد ، ولذلك ، اذا اعتبر أنه من الجائز أن مجلس الأمن قد فشل في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، فان المسؤولية ينبغي أن تنتقل الى الجمعية العامة ، وان جعل دخول دولة عضو للمنظمة يعتمد على دولة اخرى ، يعتبر محاولة لادخال اعتبارات ، لم يتم الاعتراف بها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة . وفي الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، الذي سعت اليه الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ ، قد أكدت المحكمة فيه ان الشروط اللازم توفرها للعضوية ، لا تتعدى خمسة شروط ، من حيث العدد ، وان الشرط الذي أشير اليه كتبرير لحق الفيتو ، ليس واحدا من بين هذه الشروط ، لذلك فان ادخال مثل هذه الاعتبارات ، يعتبر انتهاكا لروح ونص الميثاق .

وينفس الطريقة ، فان وفد بلادي يود أن يعرب عن شعوره بخيبة الأمل ، لان مبادئ الديمقراطية الخاص بالمناقشة الحرة قد تم انتهاكها ، وذلك عندما رفض ادراج طلب ، جنوب كوريا للعضوية ، كبند في جدول أعمال مجلس الأمن .

ان الفترة التي مضت منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، كانت تتسم بالنشاط والانجازات التي تعتبر استهلالا حسنا بالنسبة للمستقبل اذا فقدت القرارات الهامة التي اتخذت بشأنها ، بروح تتفق مع أهمية هذه القرارات .

ونحن نفكر بصفة خاصة في اتفاقية سيناء ، التي ابرمت اخيرا بين مصر واسرائيل . واننا نرحب بهذه الاتفاقية . وان واضعيها يستحقون شكر العالم أجمع ، اذا تم تنفيذها بالنية الطيبة . وانها ينبغي أن تشكل نمطا للتسوية الشاملة والشريفة والعادلة لمشكلة الشرق الاوسط بكاملها ان اتفاقية سيناء لذلك ، ينبغي أن تكملها دون تأخير تسوية تتعلق بالجوانب الاخرى من مشكلة الشرق الاوسط . وان بعض العناصر الحيوية للتسوية النهائية ، هو الجلاء عن الاراضي العربية

المحتلة ، و أعضاء العرب الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في أن يكون لهم وطن قومي ودولة . وكما قال وزير خارجية المملكة المتحدة ووزير الكومنولث ، فان التسوية النهائية ينبغي أن تضمن الأمن لاسرائيل ، والعدالة للشعب العربي . ان هذه الأهداف ليست متعارضة ، ولقد قلنا من قبل ، بلاموارية ، ان حق دولة اسرائيل في الوجود ، في سلام وأمن ، ينبغي أن يتم الاعتراف به من قبل الجميع ، ولكن نفس الحق ينبغي أيضا أن يعطي لجميع الدول الأخرى في المنطقة ، والشعب العربي في فلسطين .

وليس من الواقعية في شيء ، أن نشكك في حق اسرائيل في الوجود ، أو أن نفعل وجودها ، أو أن نهدها بالفناء . وان قضية السلام ومصالح ورفاهية الشعوب في الشرق الأوسط ، ولا سيما العرب الفلسطينيين ، سوف تحقق تقدما بناء ، لو أن الجهود اتجهت الى تحقيق الجلاء الفوري عن الأراضي التي تحتلها اسرائيل ، وممارسة الحق الذي لانزاع فيه بتقرير المصير من قبل الشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك انهاء حالة الحرب في المنطقة بأسرها . ان أية اعلانات ، أو بيانات تتعلق بالاحتفاظ بالأقاليم المحتلة ، وأي انكار لحق كافة الشعوب ، بما في ذلك دولة اسرائيل ، في أن تعيش في سلام داخل حدود أمنة ، ينبغي أن ترفضها الامم المتحدة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، وسوف يكون من عدم المسؤولية تشجيع مثل هذه الأفكار ، أو المشاركة في الأعمال التي تتبع تمشيا معها .

وفي ضوء هذا ، ينبغي أن ننظر الى اتفاقية سيناء ، فاذا كانت سوف تتخذ ذريعة للاستمرار في الاحتلال العسكري ، فلا شك أنه سوف يجعل من المستحيل التوصل الى تسوية مشرفة ، بل سيؤدي الى كارثة لا يمكن التخفيف منها . وفي هذا الوقت ، نحن في حاجة الى يقظة مستمرة في سميتنا من أجل السلام الدائم ، وان هذه ليست مناسبة للانتقام المتبادل . نحن واثقون من أن حكومة مصر تشعر تماما بمسؤولياتها وبواجباتها ، وهي مستعدة للوفاء بهذه الواجبات نحو اخوانها العرب .

ونحن ان ندخل في الربع الاخير من هذا القرن ، نجد أنه مطلوب من الأمم المتحدة ، أن تركز اهتمامها اكبر للموضوعات والاجراءات التي سوف تساعد على تحسين الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في العالم بأسره .

لقد وافقنا على جميع الاعلانات والقرارات الضرورية لكي ترشدنا في علاقاتنا الاقتصادية الدولية ، وكان أحدثها القرار الخاص بالنمو والتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي وافقت عليه الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ . ومانحن في حاجة اليه الآن هو اجراءات ملموسة ، لاسيما انشاء جهاز يساعد على تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ون تأخير . ان الوقت ليس في صالح الدول النامية ، لأن موقفها الاقتصادي يتدهور يوما بعد يوم ، وهي في حاجة ماسة للمعونة ، وهي تأتي ببطء شديد . ان النجاح والتقدم لا يقاسان بالتعبيرات عن النوايا الطيبة ، أو الاعلانات ، لاسيما اذا كانت هذه الاعلانات تشمل تحفظات قوية . ومثل هذه الاعلانات ، مع ذلك ، ليست لها قوة الالتزام القانوني ، ولا ينبغي أن ندعها تضللنا بأمل زائف .

ان القرار الذي وافقت عليه الدورة الخاصة السابعة ، كان يشمل قرارا واحدا ملموسا بالمعنى الضيق للاصطلاح - هو تعيين اللجنة الخاصة - واعادة تنظيم منظمة الأمم المتحدة . ولن تكون هناك فائدة كبيرة في بناء جديد ، مالم يشتمل على شيء ذي قيمة جوهرية .

وانا أخذنا بلادى كمثال ، فقد كان اقتصادنا لأكثر من عشرين عاما ، يعاني من التدهور المستمر في شروط التجارة . ولقد كان ذلك هو العقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي ، والعقودم الاجتماعي في بلادى . وقد اعترف المجتمع الدولي بمشكلتنا الخاصة ، وأدرج اسمنا في قائمة الدول التي أضررت بشكل خطير . وهناك حاجة ، بالنسبة لهذه المجموعة من الدول ، الى الاغاثة العاجلة . لذلك فمن الضروري ، أن نعطي اهتماما كافيا للاقتراح الأخير الذي تقدم به شاه ايران ، لخلق صندوق خاص لتموله الدول المنتجة للبتترول ، لاعطاء قروض بفوائد قليلة للدول الأقل نموا . ونأمل أن تمتد مزايا هذا الاقتراح الى جميع الدول التي أضررت بشكل خطير .

وبعد أن فشلنا في أن نفيذ من اقتراح مماثل ، قدم للدورة الخاصة السادسة من قبل شاه ايران أيضا ، بانشاء صندوق يقدم القروض تقيمه منظمة الدول المصدرة للبتترول والدول الصناعية ، فانه ينبغي علينا ألا نضيع مرة أخرى هذه الفرصة لتقديم الاغاثة العاجلة للدول التي أضررت بشكـل خطير ، وذلك عن طريق الاقتراح الجديد الذي تقدم به الشاه .

لقد قابلنا بارتياح اعلان وزير خارجية فنزويلا في بيانه اليوم ، ان رئيس فنزويلا اقترح على الدول الأخرى الأعضاء في الأوبك ، انشاء صندوق برأسمال يتراوح بين ١٥ بليون دولار و ٢ بليون دولار ، لتمويل الزيادة في نفقات البترول الناتجة عن تعديل الأسعار ، لصالح دول العالم الثالث التي لا تنتج البترول . ولقد قدم شاه ايران ورئيس فنزويلا ، مثالا طيبا لرجال السياسة ، للأحساس بالمسؤولية الدولية . ونحن نأمل أن يلقي اقتراحهما موافقة سريعة من بقية الدول الأعضاء بالأوبك .

والآن انتقل الى موضوعات أخرى تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلادي .

ان اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي ، قد استمرت في عملها وفقا للقرار ٣٢٥٩ (د - ٢٩) الصادر في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ . ان الدول الساحلية وغير الساحلية في المحيط الهندي ، كانت تعقد المشاورات بغية عقد مؤتمر خاص بالمحيط الهندي . ويؤسفنا كثيرا ، أنه لم يتحقق لنا حتى الآن ، التعاون الذي كنا نتوقعه من الدول الكبرى ، ومن غالبية الدول البحرية الكبرى ، باستثناء الصين واليابان ، ونحن نأسف لرفض الدول الكبرى الأخرى ، والدول البحرية الكبرى الدخول معنا حتى في مجرد تبادل الآراء ، وان الأسباب التي تبديها هذه الدول غير مقنعة على الاطلاق .

ان وفد بلادي ، يود أن يوضح أن النظرية الخاصة ، باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، والجهود التي نبذلها لترجمة هذه النظرية الى حقيقة واقعة ، لا توجه ضد أية كتلة بالذات ، بل ان هدفها هو تخليص منطقة المحيط الهندي من جميع أشكال الوجود العسكري الأجنبي دون استثناء ، وليس في نيتنا أن نحل محل التنافس وسباق التسلح بين الدول الكبرى ، شكلا مماثلا من التنافس بين دول المنطقة ، ونحن لانؤمن باستبدال الشيطان ببيلزوب .

لقد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار دورته الثالثة في جنيف من ١٧ آذار / مارس حتى ٩ آيار / مايو ١٩٧٥ . ومن أهم المنجزات البناءة لهذه الدورة ، الاتفاق الذي تم التوصل اليه بأن رؤساء اللجان الثلاث الرئيسية ، سوف يعدون نصا موحدا للتفاوض ، يغطي كافة الموضوعات التي تدخل في اطار اختصاصات لجانهم . ولا ينبغي أن نعتبر هذا النص قائما على الحل الوسط ، بل أنه مجرد أسلوب اجرائي يستهدف البدء بعملية المفاوضات . وبالإضافة الى ذلك ، فان رئيس المؤتمر قد أخذ على عاتقه مسؤولية اعداد نص موحد غير رسمي بالنسبة لموضوع تسوية المنازعات ، وان النصوص الخاصة بتسوية المنازعات ينبغي أن تشكل عنصرا لاغنى عنه في قانون البحار المقبل .

لقد أعد المسرح الآن ، لكي تبدأ المفاوضات بشكل جاد ، وانني آمل أن يكون كافّة المشتركين مستعدين استعدادا كاملا للقيام بمسؤولياتهم ، عند ما تجتمع الدورة القادمة في نيويورك في ١٥ آذار / مارس ١٩٧٦ . وينبغي أن نحاول التوصل الى اتفاق خلال عام ١٩٧٦ ، وكلمنا تأخرنا في ذلك ، كلما زاد خطر اتحان عمل من جانب واحد يمكن أن يكون خطيرا ، ويمكن أن يهدد امكانيات التوصل الى اتفاقية عالمية يقبلها الجميع ، وهذا هو مانسعى اليه جميعا .

ما زالت هناك مناطق على هذا الكوكب ، في حاجة الى التعاون البنّاء والسلمي من جانب المجتمع الدولي من أجل الخير المشترك للجميع ، بدلا من مراعاة مصالح فئة ضئيلة ، منها قسامة أنتراكتيكا . وبينما نحن نتجنب في هذه المرحلة ، التعليق على مواقف بعض الدول فيما يتعلق بالمركز القانوني لهذه القارة الأخيرة للسوداء . أو أجزاء منها ، فليس من شك في أن هناك امكانيات واسعة لاتحان مبادرة جديدة يمكن أن تكون لصالح البشرية بأسرها . ان انتراكتيكا هي منطقة يمكن أن تجد فيها ، الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وتأكيد هيا الخاص على مبدأ المشاركة العادلة في موارد العالم ، تطبيقا واسع النطاق ، بشرط توافر التعاون والنية الطيبة من جانب هؤلاء الذين كانوا حتى الآن يملطون بنشاط في هذه المنطقة .

ويمكن أن نلاحظ أن معاهدة انتراكتيكا عام ١٩٥٩ كانت تستهدف فقط المحافظة على هذه المنطقة بشكل خالص للأغراض السلمية ، وتشجيع التعاون الدولي في توجيه البحث العلمي ، ومنع القارة من أن تصبح مسرحا للفضى الدولية . وان اشارتنا الى موارد هذه القارة ، لا ينبغي أن تفهم على أنها محاولة لعرقلة برامج البحث العلمي ، التي تم البدء فيها بالفعل ، أو التي قد تتم في المستقبل ، وفقا لنصوص هذه المعاهدة . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن أوضح أن موضوع مركز انتراكتيكا ، لا يرتبط بالموضوعات المعروضة على مؤتمر قانون البحار . لذلك فان هذا الموضوع لا ينبغي أن يؤخر الوصول الى اتفاق بشأن اتفاقية جديدة لقانون البحار . انني أرجو ألا يثير ذكر هذا الموضوع ، أية مشاكل .

وطبقا لتوجيهات السيد الرئيس بعدم الاطالة في الكلمات ، فانني لن أعالج موضوعات أخرى هامة ، مثل التمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، ونزع السلاح ، وهي كلها سوف تعالج فى اللجان المتخصصة .

ولكن لا يمكنني أن اتجنب الاشارة الموجزة الى بند جديد في جدول الأعمال ، يتعلق بتحريم التجارب النووية تحت الأرض . لقد وعد العالم بذلك في عام ١٩٦٣ ، وكان من المتوقع ، أن يتحقق ذلك في عام ١٩٦٨ . ولقد مضت اثنتا عشرة سنة منذ توقيع المعاهدة الجزئية لحظر التجارب . ان تحريم التجارب تحت الارض ، مع ذلك ، في حد ذاتها ، لن يؤدي الى تقلييل خطر اندلاع الحرب النووية ، الذى نود جميعا أن نتجنبه ، ما لم تكمله اجراءات أخرى ضرورية . ولقد قلنا من قبل ، ونود أن نكرر هنا اليوم ، أن نزع السلاح النووى لا يمكن أن يتحقق دون التوصل الى اتفاق بشأن اجراءات أسرع ، وتنفيذها بسرعة . ان هؤلاء الذين وصلوا الى الكمال - ان جاز هذا التعبير - في تطوير أحدث الأسلحة النووية وأكثرها تقدما ، لا يمكن أن يتوقعوا من هؤلاء الذين تأخروا عنهم ، أن يقبلوا تفوقهم الساحق في التكنولوجيا والأسلحة النووية ، التي تشكل أفضل ضمان ضد الحرب النووية . وان البرنامج الشامل الذى اقترحنه ، ونقترحه الآن ، يجب أن يتضمن : أولا ، تعهد الدول النووية بالألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ، ضد الدول غير النووية . ثانيا ، عقد معاهدة شاملة لمنع التجارب النووية . ثالثا ، التوقف التام عن صنع الأسلحة النووية ، وتجميد المخزون منها حاليا . رابعا ، تصفية أجهزة الارهاب النووى بطريقة مرحلية .

ولقد أشرنا الى ضرورة تعهد القوى النووية ، بألا تستخدم ، أو تهدد باستخدام الاسلحة النووية ضد دول غير نووية . وانا كان التهديد بالحرب النووية سوف يزال ، فينبغي أن يكون هناك نبت قاطع لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية . ان نبت استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، سوف يزيل كل المبررات التي تقدم لصنع أو امتلاك مثل هذه الأسلحة . ولا يوجد شيء في سلوك الدول النووية الكبرى يشير الى أنها مستعدة لأن تتحرك في هذا الاتجاه . ونظرا لتوعية الأسلحة النووية التي تمتلكها هذه الدول ، واستمرار التنافس فيما بينها في انتاج أسلحة أشد فتكا ودمارا ، فان كل حديث عن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ينبغي ألا يؤخذ مأخذ الجد ، ولكننا لن نياس مع ذلك من أن يتحقق تقدم في هذا المجال .

قبل أن أختتم حديثي ، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفد بلادي لعمل أعضاء الجهاز الدولي الذي يرأسه أميننا العام الفذ المخلص . وباعتباري موظفا حكوميا ، فانني أدرك أن لكل جهاز حكومي مواطن ضعف ، ولكن هناك كثيرين في سكرتارية الأمم المتحدة ، يستمرون في تأدية واجباتهم بتفان تام ، وكفاءة عالية وموضوعية ، تستحق الاعجاب ، لكي يجعلوا من الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، وأجهزتها الأخرى المرتبطة بها ، أدوات فعالة لتحقيق ارادة وأماني دولها الأعضاء . وأفضل طريقة للمحافظة على الكفاءة والروح المعنوية للجهاز الدولي هي اتباع سياسة سليمة للتعينات والترقيات ، تعطي أولوية للكفاءة على كل ما عداها من الاعتبارات ، دون المساس بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل . ونحن في حاجة الى وجود أعلى مستويات الكفاءة في الجهاز الدولي ، انا كنا نريد التغلب على التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها في السنوات القادمة .

أما بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فانها حسنا تفعل ، انا أخذت في الاعتبار من جهة ، ما أسماه دبلوماسي أمريكي معروف " بنظام القوة " ، واعترفت من جهة أخرى بقوة النظام .

راتوسير بناياك . فانيلو (فيجي) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الأمين

العام ، السادة أعضاء الوفود ، انه لمن دواعي الفخر بالنسبة لي أن أتحدث اليكم من هذه المنصة ، وانقل الى السيد الرئيس واليكم تحيات حكومة وشعب فيجي .

وأود أن أضيف الى ذلك تهاني فيجي الحارة للسيد الرئيس لانتخابه لهذا المنصب الرفيع ، الذى يتسم بالمسؤولية. في هذا المحفل العالمي . وأود أن أؤكد لسيادته تأييد وفد بلادى الكامل وتعاونهم التام معه . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لاستمرار العمل الطيب الذى يقوم به أميننا العام ، بتفان واخلاص ، وجميع مساعديه ، في معاونة هذه المنظمة على تحقيق أهدافها .

ان هذه الأهداف ، ألا وهي الحفاظ على السلام والأمن ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والاقتصادية ، تعتبر موضوعات ذات أهمية كبيرة ، لكل دولة عضو بالمجتمع الدولي ، لأنه لا يمكن لأية دولة ، أو مجموعة من الدول وحدها ، أن تحقق السلام والأمن الشاطيين ، كذلك لا يمكن لأية دولة واحدة أن تعيش في عزلة كاطلة عن الأحداث التي تقع في بقاع العالم الأخرى .

ونحن نؤمن بأنه كلما زادت عالمية عضوية هذه المنظمة ، كلما زادت فعاليتها . ووفقا لذلك ، فنحن نرحب بين صفوفنا ، بالدول الجدد الأعضاء في الأمم المتحدة ، ألا وهي الرأس الأخضر ، وسان تومي ، وپرنسيب ، وموزامبيق . ونحن نتطلع ، بمزيد من السرور ، الى انضمام دولة عضو اخرى من دول الباسفيك ، ألا وهي بابوا غينيا الجديدة في يوم الجمعة من هذا الاسبوع .

بالنسبة للدول الصغيرة ، مثل فيجي ، فان عضوية هذه المنظمة العالمية ، تعتبر مرحلة منطقية نتطلع اليها بعد مرحلة تقرير المصير . وسواء كنا أعضاء أم لم نكن كذلك فنحن نتطلع للأمم المتحدة للاعتراف بسيادتنا واستقلالنا . ونحن نود أن نرى أماننا هذه المنظمة قوية وفعالة . وان حكومتنا تولي أهمية كبرى لمبدأ العالمية في عضوية هذه المنظمة . ان الأمم المتحدة تستمد قوتها وفعاليتها من هذه العالمية ، ومن التأييد الذي تحصل عليه من كافة دولها الأعضاء سواء كانت كبيرة أم صغيرة .

ولذلك فنحن ننظر بمزيد من القلق الى التطورات التي قد تؤدي الى اضعاف الدور الذي تلعبه هذه المنظمة . وان حكومة فيجي لن تؤيد أي تحرك من شأنه أن يؤدي الى طرد أية دولة عضو ، طالما أن هذه الدولة تراعي ، بشكل دقيق ، التزاماتها وفقا للميثاق . ونحن نعتقد أن أي تحرك يستهدف التصرف مع دولة ترتكب الأخطاء ، ينبغي أن يدرس وفقا لنصوص الميثاق التي تتناسب ومثل هذه الأخطاء .

كذلك فان حكومة فيجي تشعر بالأسف ، وخيبة الأمل ، للقرارات الأخيرة للأمم المتحدة الخاصة بعدم قبول عضوية الدول الجديدة التي تسعى اليها ، وفي الوقت الذي نجد فيه أن هناك مصالح متشابهة ودراية متزايدة بتكافلنا ، مما يؤسف ، فإن المصالح الوطنية الضيقة ، ما زالت تحتل مكان الصدارة بالنسبة للمصالح العريضة للمجتمع الدولي بأسره .

اننا في فيجي ، نعارض معارضة تامة كافة اشكال التمييز ، والظلم ، على أي مستوى من المستويات ، وفي أي بلد من البلدان ، ونحن ندين أية دولة عضو تسعى لتوسيع حدودها الإقليمية عن طريق القوة والعنف ، وسوف نستمر في معارضة جميع اشكال التلوث النووي من قبل أية دولة ، وفي أية بيئة من البيئات .

نحن لا نعتقد أن الحل الدائم لهذه المشكلات يمكن أن يتحقق عن طريق القوة ، أو عن طريق الطرد من منظمة الأمم المتحدة ، وان السعى الى حلول للمشكلات التي تنبع من الاختلافات والمصالح الوطنية المتعارضة ، نحن نفضل أن يشجع المجتمع الدولي بشكل فعال التوصل الى تسوية سلمية لها عن طريق استمرار الحوار ، وعن طريق المناقشات البناءة ، بين الأطراف المعنية مباشرة .

ولهذا السبب فان فيجي تقدر تقديرا عميقا الجهود المخلصة التي تبذلها الدول الكبرى لتضييق مجال الخلافات ، وعدم التفاهم فيما بينها . ونظرا لعدم وجود عزم عالمي لتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، فان البشرية تأمل في أن تنقذ نفسها من الدمار الشامل ، عن طريق الوفاق الفعال فقط .

كذلك فنحن نرحب بالاتفاق الاخير الذي تم في سيناء بين مصر واسرائيل ، ونود أن نسجل تقديرنا الحار للجهود التي بذلتها كافة الاطراف المعنية ، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة . ان هذا الاتفاق يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط المعقدة . ان مثل هذه التسوية الشاملة ينبغي أن تقوم على المبادئ المتضمنة في قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وفي مثل هذه التسوية ينبغي ان يكون هناك قبول كامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وكذلك وجود حدود آمنة لجميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل .

ان وفدي ايضا ، يود أن يعبر عن أمله في أن تستمر جمهورية كوريا الجنوبية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية في الحوار الذي بدأ بينهما ، مهتديتان في ذلك بالبيان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، ونحن نحث هذه الجمعية على أن تدرس بعناية ، ما اذا كان استمرار وجود قيادة الأمم المتحدة أو أية سلطة أخرى في مكانها في شبه جزيرة كوريا ، سوف يعرقل التوصل الى التصالح أو السلام بين الشمال والجنوب ، أو سوف يعرقل إعادة الوحدة الوطنية للبلاد . وهناك بطبيعة الحال مناطق أخرى يسودها توترات وصراعات بين الدول وبين الشعوب ، لاسيما في افريقيا الجنوبية . ومن وجهة نظرنا فان أفضل تسوية لجميع الاطراف المعنية لا يمكن التوصل اليها عن طريق استخدام الاسلحة ، ولكن يمكن أن يتم التوصل اليها فقط عن طريق الحوار بين الاطراف المعنية بشكل مباشر . لكن الحوار والمناقشة لا يمكن أن يؤديا الى نتائج ايجابية ما لم يتم ذلك في مناخ من التعقل وسعة الأفق ، والتسامح ، والثقة ، والتفهم ، وحسن النوايا . هذه هي المبادئ التي ترشدنا في فيجي في جهودنا من أجل الحفاظ على السلام ، والانسجام ، في مجتمعنا المتعدد الجنسيات . وفي محاولتنا أن نحقق الرخاء لشعبنا بطريقة عادلة ومتكافئة ، كذلك فهي تشكل الأساس لموقفنا تجاه العلاقات الخارجية .

ان جنوب الباسفيك منطقة ليست معروفة جيدا لكثير من أعضاء هذه الجمعية ، ومنذ اثني عشر عاما مضت ، - بغض النظر عن نيوزيلانده ، واستراليا - لم تكن هناك أية دولة أخرى مستقلة في هذه المنطقة ، لكن تغيرات سياسية واسعة المدى قد حدثت منذ ذلك الحين ، فنجد أن سماوا الغربية ، ونورو ، وتونجا ، وفيجي ، وبابواثينيا الجديدة ، قد حصلت جميعها على الاستقلال . وان جزر كوك ، ونيوى ، وجزر جلبرت وسلمون ، قد أصبحت أيضا دولا تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي .

وفي كثير من مناطق العالم نجد أن حق تقرير المصير والاستقلال قد تم تحقيقها مهما بعد كفاح طويل مرير ، ومع ذلك نجد أن التقدم السياسي في الباسفيك كان نتيجة لعملية دستورية سلمية ، وان ما جعل ذلك ممكنا ، هو الاستعداد المخلص من جانب جميع الاطراف المعنية للدخول في مناقشات ومشاورات كاملة بروح من التفاهم المتبادل ، والاستجابة لبعضهم البعض . ونحن في فيجي ملتزمون بقوة بالتمسك بحق الشعوب المستعمرة ، في تقرير المصير والاستقلال ، لانه لا يمكن أن يتحقق سلام دائم ، ما لم توضع نهاية للسيطرة السياسية والاستقلال الاقتصادي . فقط عندما تتحكم الشعوب في مصيرها ، وعندما يتحقق لها ذلك ، يمكنها أن تحقق أمانها الوطنية .

وباعتبار الأمم المتحدة ، منظمة كرسَتْ نفسها لتحقيق السلام العالمي ، والأمن للبشرية ، فينبغي عليها اجراء التغيير بطريقة سلمية ومنظمة .
ونحن جميعا نجمع على هدف مشترك ، هو ضرورة خلق مجتمع دولي ، يقوم على احترام القانون والنظام الدولي ، والتعاون السلمي ، مجتمع يسود فيه الاحترام المتبادل بين الدول دون تمييز ، بسبب الحجم ، أو الثروة ، أو القوة . ومالم يتم الاعتراف بحق السيادة لكل دولة ، وحق كل شعب في أن يتطور ، وأن يحقق شخصيته ، فلا يمكن أن نأمل في أن يتحقق سلام عالمي دائم .

ونحن في فيجي نشعر بالفخر لوجود الاختلافات . فان الاختلافات في العادات ، واللغة ، والمعتقدات تعتبر ، في نظرنا ، مصدرا للقوى في مجتمعنا المتعدد الأجناس . ويضمن دستورنا حق التمثيل الكامل ، لكل جالية في مجلس الشعب ، كما يضمن الدستور الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد في بلادنا .

لذلك فان فيجي لم تواجه أية صعوبة في الانضمام الى المجتمع العالمي ، في تشريع الأول / اكتوبر ١٩٧٠ أو في قبول ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ، التي تؤكد " ايماننا المشترك بالحقوق الأساسية للانسان ، وبكرامة الانسان ، والحقوق المتساوية للرجال والنساء ، والحقوق المتساوية للأمم الكبير منها والصغير " . لذلك فنحن نرحب باعلان عام ١٩٧٥ عاما دوليا للمرأة ، من قبل هذه الجمعية العامة .

وباعتبار أن كل فرد في بلادى يتمتع بالمساواة ، وبالفرض المتكافئة للمشاركة في جميع نواحي الحياة ، فان فيجي تؤيد أيضا ، أهداف ومبادئ الاعلان الخاص بالخطة العالمية للعمل ، التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة ، الذي عقد في المكسيك في بداية هذا العام . وانه لمن دواعي فخرنا في فيجي ، ان النساء في مجتمعنا كن يشتركن ، منذ مدة طويلة ، بشكل فعال ، وفي تفان تام في الخدمة العامة ، ويقدمن بذلك مثلا يحتذى للجهود التعاونية المتعددة الأطراف ، وفي المحافظة على القيم الخاصة بالأسرة .

ان الحرمان المتعمد من الحريات والحقوق الأساسية ، يعتبر انكارا لاهتمامنا المشترك بكرامة الفرد وقيمه ، وان حماية الحقوق الأساسية للانسان ، والمثل القائمة على الأخوة الانسانية ،

ينبغي أن تكون وظيفة حيوية تقوم بها هذه المنظمة العالمية . وإذا كنا نريد عملا ايجابيا وفعالا فان مانحن في حاجة اليه ، هو اتجاه متكامل من قبل الأمم المتحدة ككل ، ربما عن طريق مجلس لحقوق الانسان ، يعين له مفوض خاص بحقوق الانسان .

ان أكبر تهديد للحرية الانسانية اليوم ، هو استمرار حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي . ان الارتفاع في الاسعار ، والانخفاض في الدخل ، وانكماش فرص العمل ، والجوع ، وعدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي ، داخل الدول ، وفيما بينها ، يؤدي الى الحد من الجهود الوطنية التي تبذل لتقدم للمواطنين أفضل فرصة ممكنة ، للحصول على حقهم ، في المسكن الملائم ، والخدمة التعليمية ، والخدمة الصحية ، وفي العمل .

وفي موقف يتسم بالتضخم المتزايد ، وبانتشار البطالة ، هناك حاجة ماسة لاتخاذ قرارات فورية من قبل المجتمع الدولي ، لتعطي لكل دولة ، ولمواطني كل دولة ، فرصة عادلة .

وهذا يدعونا الى التزام جماعي بالاجراءات التي تستهدف تحرير الدول الفقيرة من فقرها ، وازالة الفوارق الصارخة في مستوى الثروات ، والفرص الاقتصادية بين الدول الغنية ، وبين الدول الفقيرة ، وبين سكان المناطق الحضرية ، وبين أغلبية السكان التي تعيش في المناطق الريفية . ومن غير المقبول ان ينفق ٣٠٠٠٠٠ مليون دولار سنويا على النواحي العسكرية ، بينما يعيش الملايين من الناس على حافة الجوع ، ومن غير المسموح به أن يكون دخل ٨٠ في المائة من سكان العالم ٣٠ في المائة فقط من دخل العالم ، وان ١٠ في المائة من سكان الدول الفقيرة دخلهم أكثر من ٤٠ في المائة من اجمالي الدخل .

ومن الضروري لتحقيق التقدم السلمي والمنظم في المجتمع ، ولتحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي ، أن يكون هناك التزام جماعي ، باتخاذ اجراءات عملية لمساعدة الفقراء .

والخطوة الأولى الهامة ، بالنسبة لهذه المهمة ، هي أن تتعاطف وتتفهم الدول القوية اقتصاديا ، احتياجات وأمني الدول الأخرى ، واستعدادها لنقل الموارد الأساسية بشروط يمكن أن تحقق النمو الايجابي الفعال لاقتصاديات هذه الدول . وفي الوقت ذاته فان الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة ، والأقل قوة ، ينبغي أن تسلم بأن تقدمها ورخاءها يعتمدان على جهودها الذاتية ، وان هناك حدا معيننا للمدى الذي يمكن أن تعتمد فيه الدولة على الآخرين ، لمواجهة احتياجاتها ، وتحقيقها لتطلعاتها .

ان المجتمع الدولي كان مهتما دائما بصياغة نظام اقتصادى دولي جديد ، نظام جديد يقوم على العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، نظام يضمن تضيق الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة ، وبين الدول النامية . وان استراتيجيتنا الدولية للتنمية ، لا ينبغي مع ذلك ، أن تقتصر على مجموعتين اقتصاديتين ، فقد بدأ عالم رابع في الظهور ، في شكل الدول الأقل نموا من بين الدول النامية ، وهي مجموعة ينبغي ان توجه اليها جهود أكبر تمشيا مع احتياجاتها للانماء .

ان المفاهيم الخاصة بالدول المتقدمة ، والدول النامية ، الدول المعطية والدول المتلقية ، تعد تعبيراً عن نمط استعماري للعلاقات الاقتصادية ، كان ينظر فيه الى المناطق المستعمرة ، على انها مصادر للمواد الخام للقوى المستعمرة ، ولكن في الوقت الذي تحررت فيه الدول التي كانت مستعمرة ، وأصبحت دولا ذات سيادة ، وأصبحت هناك ضرورة ملحة لتعديل العلاقات الاجتماعية ، والاقتصادية ، القائمة بحيث تتمشى مع احتياجات وتطلعات هذه الدول .

وطالما أن هناك نظاما دوليا ، يقسم بمقتضاه العالم على المستويين السياسي والاقتصادي ، فلا يمكن أن يتحقق تقدم حقيقي ، نحو التعاون الدولي ، وان ما نحتاج اليه هو اتجاه جديد ، أو معالجة جديدة ، قائمة على التعاون ، بدلا من المواجهة ، وعلاقة جديدة ، قائمة بين شركاء متساوين ، ومبنية على الاحترام المتبادل ، ومساعدة كل منا للآخر .

لقد طورنا في جنوب الباسفيك اتجاهها يقوم على الاتفاق في الرؤى بنجاح ملحوظ وذراعها الاقتصادية مكتب جنوب الباسفيك للتعاون الاقتصادي ، وهاتان المنظمتان اللتان تمت اقامتهما في الاقليم ، نضمام نيوزيلندا واستراليا ، وذلك من أجل التشاور ، والتعاون في كافة الموضوعات التي تهم المنطقة ، وفي الواقع ان من بين المهام الرئيسية للمكتب ، السعى لتغيير نمط العلاقات التجارية في المنطقة ، التي كانت تعتبر الجزر التي حصلت على استقلالها حديثا ، مجرد اسواق للزراعة ، أو أسواق للسلع المصنوعة .

ونفس الاتجاه القائم على روح من التصالح والتوافق ، قد أصبح جزءا لا يتجزأ من نظام الكومنولث للتشاور والتعاون المنتظم . وحقا فمن بين النتائج الهامة للاتفاق في الرؤى في الكومنولث التقرير المشترك للكومنولث ، الذي قدم للدورة الخاصة السابعة لهذه الجمعية .

ولكن ربما من أهم التطورات التي حدثت في سعينا لنمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، هي اتفاقية لومي ، التي وقعتها الدول الأعضاء التسع بالسوق الأوروبية المشتركة ، ٤٦ دولة في افريقيا والبحر الكاريبي ، والباسفيك ، وهو نظام شامل من العلاقات القائمة على المساواة ، والاحترام المتبادلين ، ولكن هذه العلاقات تتجاوز مجال العلاقات التجارية ، كما أنها ليست مجرد شركة بين الشعوب في أوروبا ، وبين الشعوب في افريقيا والكاريبي والباسفيك ، فهي توحد شعوب افريقيا ، والكاريبي ، والباسفيك ، في اتجاه مشترك لاقامة علاقاتهما الجديدة بشعوب أوروبا .

ان هذه الرابطة بين الشعوب هي التي تعطي اتفاقية لومي صفتها الفريدة ، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تستهدف تحقيق الرخاء للشعوب ، والهدف الأخير للتنمية ، هو أن تقدم لكل مواطن أكبر فرصة ممكنة ، وحرية ممكنة ، لتحقيق احتياجاته وتطلعاته . ان الرخاء المادي ، والنمو ، تعتبران هدفين هامين ، ولكن رفع مستوى الحياه أو تحسين نوعيتها ، أكثر أهمية من مجرد محاولة تحقيق نسبة أعلى من الدخل الفردي .

ان أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ينبغي أن تضع تأكيداً أكبر على التحسينات النوعية بدلا من أن تركز على النمو الكمي .

ان معظمنا يعاني من مشكلة التضخم والبطالة ، ذلك لأننا ركزنا أكثر من اللازم على النمو المادي والتوسع ، ونتيجة لذلك فهناك طلب ملح للمشاركة ، بشكل متزايد ، في الدخل الوطني ، حتى عندما تكون نسبة النمو في الانتاجية لا تتعدى الصفر .

ولكننا جميعا نعلم أن وجود دخل أعلى ، أو ظروف أفضل للمعيشة ، لا يؤديان بالضرورة الى تحقيق السعادة ، فكثيرا ما نجد أن ارتفاع المستوى المادي يؤدي الى ازدياد جنوح الأحداث، والتشرد والاجرام ، وعدم الاستقرار .

ونحن في فيجي قد خبرنا هذه الظاهرة ، وان التأكيد الذي وضعناه على التصنيع فسي خطتنا الخمسية التي تنتهي بنهاية هذا العام ، قد أدى لظهور مشاكل جديدة . لقد كانت هناك مواجهة مريرة بين العمالة وبين رأس المال ، وقد كانت هناك زيادة ملحوظة في الزحف الى المناطق الحضرية وما يترتب عن ذلك من مشكلات وخاصة بالنسبة للاسكان والتعليم والبطالة .

وبالنسبة لخطة التنمية القادمة ، فان حكومة فيجي تعطي أولوية كبيرة لتحسين نوعية الحياة ، في قطاعنا الريفي ، ويمكن أن نفعل الكثير ، لكي نحقق لسكان المناطق الريفية حياة أفضل ، وهذا يعني تخصيص موارد أكبر ، لانشاء الطرق ، وانشاء شبكات المياه ، والكهرباء ، وتحسين نوعية التعليم ، والخدمات الصحية لسكان المناطق الريفية . ولكي نواجه احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى ، ينبغي أن يشجعوا على تفهم حقيقة هامة ، هي أن المحاصيل التي تزرع محليا ، ومواد البناء المتوفرة محليا ، ستكون أفضل بالنسبة لهم عن المواد المستوردة . وان هدفنا هو تحسين اقتصاد القطاع الريفي ، وليس وضع بديل له .

وباعتبارنا دولة تقع على المحيط مكونة من مجموعة من الجزر مساحتها . . ١ ألف ميل مربع وباعتبارنا مواردنا الارضية محدودة ، فاننا نعتمد كثيرا على موارد البحر المحيط بنا ، وينبغي في المستقبل أن نعتمد على هذه الموارد بشكل متزايد تأييدا لجهودنا في تحسين مستوى الحياة ، ورفع مستوى المعيشة لشعبنا .

ان فيجي لذلك تولي أهمية كبرى ، لنجاح المفاوضات الهامة ، التي تجرى حاليا في اطار مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، ونحن نأمل ، ونتوقع ، أن المؤتمر سوف يعترف اعترافا كاملا

باحتياجاتنا الخاصة . وباعتبارنا دولة ارخبيلية فانه من الحيوى بالنسبة لنا أن يسمح بأن نضع الأساس لكثير من الجزر التي تشكل الارخبيل الخاص بنا ، وأن نعطي الحق لاستكشاف واستغلال موارد هذه المنطقة . وفي الوقت ذاته ، نود أن نضمن حق المرور في هذه المياه للدول الأخرى . كذلك فنحن نأمل أن تبذل جهود منسقة أثناء الدورة المقبلة للمؤتمر ، من أجل التوصل الى ابرام معاهدة شاملة . ولا يمكننا أن نغفل أن الفشل في التوصل الى مثل هذه الاتفاقية ، قد يؤدي الى تنافس سياسي وتجارى خطير ، يعرض السلام ، والاستقرار في العالم للخطر .

ان محاولاتنا لتحسين نوعية الحياه لشعوبنا سوف يواجهها اليأس ، طالما أن البيئة التي نعيش فيها يتهددها التلوث النووى ، ولا يمكن أن يتحقق سلام ، ولا استقرار دائم في عالمنا اليوم طالما أن تجارب الأسلحة النووية مستمرة ، وطالما أن سباق التسلح مستمر لا هوادة فيه ، كذلك لا يمكن أن يتحقق سلام دائم طالما انه قائم على الرغبة المتبادلة في تدوير الذات ، وما لم تنبذ الدول الحرب ، باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق السياسة الوطنية ، فان الصراعات المسلحة ، وسباق التسلح سوف يستمران ويشكلان تهديدا كبيرا للسلام ، والرخاء العالمي .

سيدي الرئيس ، ان موضوع نزع السلاح ، أو عدم تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح ، لأمر يسبب قلقا لكثير من الدول سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، وسواء كانت قريبة أم بعيدة . ومع وجود سياق التسلح المستمر ، واستمرار تخزين كميات متزايدة من الأسلحة النووية ، وغيرها من الأسلحة الفتاكة ، أو أسلحة الفتك الجماعي ، فانه لا يوجد ركن في هذا العالم يمكن أن يشعر بالأمن من الآثار غير التمييزية للحرب الحديثة . وانني أود أن أقتبس ما قاله السيد كيسنجر عندما قال :
 " جميعنا أصدقاء أو حياريون أو أعداء ، نعيش في كوكب أرضي صغير يتهدده الفناء ."
 ان هذا التهديد يتزايد يوما بعد يوم ، ونجد ان عملية ايقاف سباق التسلح ، قد ثبت انها صعبة للغاية . ان السلام القائم على أسلحة نووية أكثر حداثة وتعقيدا ، لا يمكن أن يقف أمام اختبار الزمن ، كما أنه لا يمنع الدول التي تمتلك القدرة الفنية من الرغبة في أن تنضم الى نادي الدول النووية .

ان نزع السلاح ، وتنظيم الأسلحة كانا من بين الأهداف الهامة للأمم المتحدة ، خلال الثلاثين عاما الماضية ، ولقد تحقق الكثير خلال الخمسة أعوام الماضية . وبينما نجد ان بعض الاتفاقات الهامة ، والخاصة بالحد وبالرقابة على التسلح ، قد تم التوصل اليها ، فان التوقف أو حتى الحد من سباق التسلح ، سواء بالنسبة للأسلحة النووية ، أو التقليدية ، لم يتحقق بعد . وكما قال الأمين العام ، في مقدمة تقريره أمام الجمعية العامة :
 " ان خطر انتشار الأسلحة النووية ، ليس قائما فقط ، بل زادت الاختبارات النووية ، وأصبحت الأسلحة أكثر حداثة وفتكا . كذلك فان سباق التسلح التكنولوجي ، مستمر في التهديد بتطورات أكثر خطورة وشاعة ."

ونحن ان ندرك التهديد الخطير للعالم كله ، فان منصة جنوب الباسفيك التي تضم رؤساء حكومات الدول المستقلة ، والدول التي تتمتع بالحكم الذاتي في المنطقة ، قد أصبحت تشعر بالقلق المتزايد ، لعدم وجود اتفاق خاص بالتحكم الفعال في سباق التسلح ، وعدم تحقيق أي تقدم ملموس على المستوى العالمي ، في التوصل الى حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية وانتاجها واستخدامها . واننا ان تشجعنا بمعاهدة انتركتك ، الخاصة بحظر التفجيرات النووية في هذه المنطقة ، ومعاهدة تلاتيليكو الخاصة باعتبار امريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية ،

والاعلان الخاص باعتبار افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، الذى أصدرته منظمة الوحدة الافريقية ، وكثير من الجهود الاقليمية الأخرى ، التى تستهدف تحقيق نفس الغاية ، فان دول منصة جنوب الباسفيك ، قد أبدت اهتماما كبيرا بمفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، والأهمية التى تولى لها ، باعتبارها اجراءات تستهدف التحكم فى سباق التسلح النووى ، وحقا ان الأمين العام السيد كورت فالدهايم ، فى مقدمة تقريره لهذه الجمعية ، قد قال أيضا :

” فى الوقت الذى نجد فيه ان انتشار الخبرة التكنولوجية النووية ، وكميات ضخمة من المواد النووية ، قد أصبحت متاحة ، فان الدول الخالية من الأسلحة النووية ، تمثل أفضل وأسرع الوسائل ، التى يمكن بها للدول غير النووية ، بناء على مبادراتها وجهودها الخاصة ، أن تضمن خلو أراضيها من الأسلحة النووية ، وبذلك تزيد من أمنها المتبادل . ” (المرجع السابق ص ٩) .

ولهذا الاعتبار ، فان الدول الأعضاء فى منصة جنوب الباسفيك ، ألا وهى استراليا ، وجزر الكوك ، وناورو ، ونيوزيلندا ، ونيوى ، وبابوا غينيا الجديدة ، وتونغا ، وساموا الغربية ، وفيجي ، بعد اجتماعها فى توكوالوفا فى ٣ تموز/ يوليه ١٩٧٥ ، قد أصدرت ، بين ما أصدرته ، البيان التالى :

” ان المنصة قد قررت معارضتها القوية ، لاجراء تجارب الأسلحة النووية فى كافة البيئات ، وطالبت ببذل جهود دولية جديدة من أجل التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية ، وتحقيق نزع السلاح العام والشامل . وبصفة خاصة ، فان المنصة أكدت أهمية الابقاء على هذه المنطقة خالية من خطر التلوث النووى ، ومن الدخول فى صراع نووى . كما امتدحت الفكرة الداعية الى اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب الباسفيك ، باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق هذه الغاية . ”

وقد وافقت المنصة على أنه سيكون من المرغوب فيه ، أن تتم الموافقة على قرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، باجراء دراسة لامكانية اقامة مثل هذه المنطقة ، كوسيلة لتحقيق موافقة أكبر على هذه الفكرة .

وتمشيا مع هذا البيان ، فان وفد نيوزيلندا ، وفيجي قد أدرجا على جدول أعمال هذه الجمعية العامة بندا عنوانه ، " انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسفيك " . وكما قال زميلي مساعد وزير الشؤون الخارجية في نيوزيلندا ، من فوق هذه المنصة ، فانه في هذه المرحلة ، قد نسعى الى الحصول على موافقة الجمعية العامة ، على فكرة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسفيك . ولكي نتوصل الى الطرق والوسائل ، التي تؤدي الى تنفيذ هذه الفكرة ، فان الجمعية ينبغي عليها أن تدعو جميع الدول المعنية ، بما في ذلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية ، لاجراء المشاورات اللازمة بشأن المقترحات المحددة ، بغية تحقيق هذا الهدف .

وينبغي علي أن أوضح انه ليس من هدف حكومتي أن تحرم أية دولة - ضد ارادتها - من حقها في المرور الحر في أعالي البحار ، أو من حق المرور البرئ في المياه الأخرى . ولكننا سوف نعارض بشكل فعال ، القيام بأية تجارب للأسلحة النووية داخل أراضي منطقة جنوب الباسفيك . ان حكومتي تأمل ان هذه الجمعية ، سوف تجد من الممكن الموافقة على الاقتراح المتضمن في مشروع القرار الذي قدمه وفدا نيوزيلندا وفيجي . وبذلك فان الجمعية تكون قد اعترفت بالمساهمة المتواضعة ، لمنصة جنوب الباسفيك ، نحو الهدف الخاص بنزع السلاح العام والشامل . ان هذه المبادرة قد نبعت من الرغبة الصادقة لشعبونا ، في تحقيق مجتمع دولي ، يضمن فيه لكل فرد حقه في البقاء ، ولا يمكن تحقيق سلام دائم ، طالما ان العالم يواجه شبح اشتعال الحرب النووية والدمار الذاتي . وفي الوقت الذي نتفق فيه جميعا على ضرورة تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ، فانه لا يمكن أن يتحقق تقدم فعلي ، الا اذا قبلنا جميعا مبدأ أن الأساس لبناء علاقات دولية جديدة ، هو الاحترام المتبادل ، والتفاهم ، والتعاون .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أولاً وقبل كل شيء ، أن أعبر عن ارتياح وفد كوبا لانتخاب الرئيس للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان قرار الجمعية العامة ، لمهو تعبير عن الاحترام تجاه الموقف السلمي للكسمبرغ ، ولصفاته كرجل دولة متمرس . ان وفدي يكرر استعداد ه للتعاون مع الرئيس للقيام بمسؤولياته الجسام . وكذلك أود أن أعبر عن تهانني للسيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، الذي رأس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان كفاءته ، وعمله الرائع ، قد شكلا عنصرين حاسمين في حسن ادارة الدورة الأخيرة ، مما سجلها في تاريخ المنظمة ، كاحدى الدورات العظيمة ، في تطورها الضروري ، وتكيفها مع الأحداث التي تمت على المستوى الدولي .

ان كوبا لترحب بحماس ، بالأعضاء الجدد في الأمم المتحدة ، بكل من جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، ونحن نهنتهم على النضال الذي توج بالنجاح ، ذلك النضال القديم ضد الاستعمار ، والذي يضعها في جانب الدول غير المنحازة والثورية . ان انضمامها الى الأمم المتحدة ، يشكل بالنسبة لنا جميعا تذكرة بالالتزام قبل المجتمع الدولي ، وبالتعاون بصورة فعالة مع شعوب المستعمرات البرتغالية التي نالت استقلالها ، من أجل مساعدتها على شق طريقها نحو التنمية .

واننا ننتظر الانضمام العاجل لأنغولا المستقلة بعد انتصارها على الاستعمار .

اننا ان نرحب بالأعضاء الجدد ، فاننا نندد بالموقف الظالم تجاه جمهورية فيتنام الجنوبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية . ان موقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الشأن يدل على تعنت الامبريالية ، والعزلة الكاملة التي تنتهجها سلطات امريكا الشمالية . ان هذا الفيتو المتكرر من واشنطن وحده ، هو الذي منع انضمام شعب فيتنام الى الجمعية العامة ، وقد شاءت هذه الجمعية العامة أن تؤيد انضمام كل منهما . ان الرأي العام العالمي ، بما في ذلك الرأي العام في أمريكا الشمالية ، يطالبان بشغلها المقعدين اللذين تستحقانها قانونا .

ان الولايات المتحدة الامريكية تعبر دائما عن عدائها المستمر تجاه الشعب الفيتنامي ، كذلك فان هذه الدولة ، هي التي شنت أعنف حرب ممكنة في الهند الصينية ، وتستوحي منها اليوم المطالبة بالحصار الاقتصادي ضد فيتنام وانكار حقها في الانضمام الى الأمم المتحدة .

ان علينا جميعا أن نلتزم بمعارضة هذا الموقف الداعي للحرب ، ونطالب الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حدا لهذا الموقف . وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرس الطـرق والوسائل التي يجب تطبيقها لمواجهة العقبات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية ، واذا تعنتت واشنطن بالنسبة للفيتو الذي تستخدمه ضد فيتنام ، فيكون من الملائم أن نعـبىء كافة الدول ، وكافة القوى المحبة للسلام ، كي تشعر واشنطن أن هناك فيتو عالمي ضد موقفها العدواني المضاد لسير التاريخ .

ان الشعب الفيتنامي ، قدم اسهاما قيما لقضية الذين يناضلون من أجل الحرية والاستقلال . ان مقاومتهم الحماسية ضد العدوان ، وروحهم النضالية ، وانتصارهم المجيد والكامل ، لما يدل على أنه في الوقت الحاضر ليس هناك شعب ضعيف أو صغير ، وكذلك ليس هناك امبرياليين أقوياء يمكنهم أن يتحكموا في رغبات الجماهير المضطهدة . ان هذا المثل سوف يضعهم في مكان الصدارة بالنسبة لنضال شعوب كل من افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وسوف يكون هذا النضال بمثابة درس حي ، وتشجيع مستمر لهذه الشعوب . ان المد التاريخي لانتصاراتهم ونضالهم يعطي أهمية قصوى الى واجبنا في أن المستقبل باندفاعة كريمة اعادة بناء فيتنام التي أضيرت بسبب حرب أيدتها فيها كافة دول القارات الثلاث .

وفي المؤتمر الأخير للدول غير المنحازة في ليما اتخذ قرار من أجل انشاء صندوق مساعدة لاعادة بناء فيتنام ، وقد أيدته ، بل وحيته كويا ، وقد كان السيد كاسترو رئيس وزراء كويا من الذين تقدموا بهذه المبادرة ، حتى يقوم المجتمع الدولي في مجموعه ، والجمعية العامة بصفة خاصة بتقديم تأييدها ومساعدتها الضرورية الى فيتنام لاعادة بنائها ، ولكي نطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفي بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢١ من اتفاقية باريس التي تلزمها بالمساعدة على تضييد جراح حرب فيتنام والهند الصينية .

ان شعب كل من كمبوشيا ولاوس قاما بنضال بطولي في الوقت الذي كان يناضل فيه الفيتناميون ، ولقد عرفوا كيف يواجهون بشجاعة تشير الاعجاب ، عدوان الامبريالية وعملائها .

ان انتصاراتهم تشمل كل مساهمة عظيمة في قضية تحرر العالم الثالث . ولكي نحقق هـذا الانتصار ، فان شعبي كمبوشيا ولاوس ، قد بذل التضحيات الكبيرة ، واضطرا الى تحمل اضرار تجعل من حقهما أن يطالبا بأكبر قدر من التضامن . ان المجتمع الدولي يجب أن يسهم في اعادة بناء لاوس وكمبوديا ، بكافة الموارد الضرورية .

ان الاحداث التي تجتمع في اطارها هذه الجمعية ، هي في صالح الشعوب التي تناضل من أجل تحررها ، ومن أجل بناء مستقبل سلمي مزدهر . ان انتصار شعوب فيتنام ، وكمبوديا ولاوس ، قد فتح مرحلة جديدة ، يمكن أن نوقف في اطارها المعتدين . ان القضاء على الفاشية في البرتغال وتصفية امبراطوريتها الاستعمارية القديمة ، يؤكد اننا دخلنا في عهد لم تعد فيه دول خاضعة للسيطرة الاجنبية .

ان نتائج مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي تدل على أنه يمكن تدعيم عملية الانفراج وتقويتها . اننا نعيش في عهد تتدعم فيه المواقف الاشتراكية ، وتتزايد فيه حركة تحرر شعوب افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، حيث قوى الامبريالية والاستعمار مضطرة الى الانسحاب والانطواء على نفسها . ومع ذلك ، وبالرغم من التقدم المؤكد الذي حدث في هذه الفترة الأخيرة ، فان شعوب افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، مازالت تواجه مآسي عديدة ، تعترض مسيرتها وتقفدها نحو التحرر والتنمية الكاملة . ومن البديهي أن مراكز السلطة الامبريالية الكبرى لن ترضى بقبول مصيرها ، وتحليلها اول استعادة سيطرتها واستغلالها . والدليل على ذلك ، تلك المؤامرات التي تحاك ضد الدول التي تمارس حقها في السيادة ، والمحاولات التي تهدف الى وقف عملية تصفية الاستعمار ، وتشجيع التيار الفاشي والعنصرى ، ورفض تطبيق التغييرات الضرورية في الهيكل الاقتصادى الدولي البالي ، وتزايد مراكز التوتر ، والتهديد المستمر ضد تزايد تدعيم عملية التعاون السلمي .

وفي أنغولا ، فان مؤامرة الامبريالية وحلفائها وخدامها ، قد اتضحت ، من التدخل المشين الذى كان يهدف الى الاعتراض على تصفية الاستعمار ، وتهديد سيادتها وسلامة اراضيها ، وأن تنتزع من حركات التحرير في أنغولا ، ثمار نضالها ضد الاستعمار ، كما يهدف الى خضوع الدولة المقبلة ، لسيطرة الشركات عبر الوطنية . ان كوبا تؤيد حركات التحرير الشعبية في انغولا البطلة ، التي أدارت بالأمس معركة ضد المستعمر الأجنبي ، وهي تؤكد استقلالها الحقيقي اليوم .

وأمام التدخل المشين للامبرياليين ، والعنصريين ، والمستعمرين ، فانه من الواجب بداية ، أن تقدم لهذا الشعب المساعدة الفعالة الضرورية لكي نضمن لأنفولا استقلالها الحقيقي ، وسيادتها الكاملة . ومن اجل تشجيع عملية تصفية الاستعمار فمن الملائم أن نطبق استراتيجيات مشتركة فيها كافة الدول التقدمية . ومن الضروري أن نهتم بهذه الاستراتيجية ، لمواجهة المؤامرات والمناورات العنصرية والامبريالية ضد شعبي ناميبيا ، وزمبابوي ، ان يجب أن نواجه الاستعمار بكل أشكاله وتعبيراته في كافة أنحاء العالم .

ولذلك ، فاننا نذكر بتأييدنا لاستقلال بورتوريكو وبليز ، والأقاليم المستعمرة الأخرى في الكاريبي ، كما نؤيد حق الأرجنتين في استعادة جزر مالفيناس . وفي الشرق الأوسط ، فان الامبريالية ، مازالت تتآمر من أجل إعادة سيطرتها ونفوذها على الموارد البترولية ، وذلك من خلال سياسة الحلول الجزئية التي تدعيها . ان هذه السياسة تهدف ، مرة أخرى ، الى عزل سوريا ، واستمرار احتلال اسرائيل لأكبر جزء من الأراضي العربية ، وتحدي حقوق الشعب العربي في فلسطين . لذلك ، فمن الضروري أن نذكر مرة أخرى ، بأنه لن يكون هناك حل دائم في هذه المنطقة ، اذا لم يقم على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية ، من كافة الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ ، والممارسة الكاملة ، للشعب العربي في فلسطين ، لحقه الثابت في تقرير مصيره ، وفي الاستقلال ، والسيادة على أرضه المفضبة .

ان شبه الجزيرة الكورية ، التي مازالت تعاني من حرب عنيفة ، مازالت مصدر تهديد للسلام وعلى أثر سياسة التدخل من قبل الامبريالية في الولايات المتحدة . ومن أجل التوصل الى حل عادل ، فمن الضروري أن تتخذ الجمعية العامة موقفا صريحا ، للانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية المرابطة في جنوب البلاد ، وذلك لصالح التوحيد السلمي واستقلال هذا البلد دون تدخل أجنبي .

ان أهداف الولايات المتحدة ، في استمرار سيطرتها في ميكرونيسيا ، تشكل تحديا لأهداف تصفية الاستعمار التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وتهدد السلام والأمن في منطقة الباسفيك ، ولا يمكن لمنظمتنا أن تتجاهل ذلك ، ويجب أن تتخذ اجراءات فعالة ، تسمح لشعب ميكرونيسيا أن يمارس حقه بحرية ، في تقرير المصير ، والحصول على الاستقلال .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان بلادى كعضو في مجموعة ال ٧٧ ، تشترك المطالب المشروعة التي أشير اليها على التوالي ، وترجمت بطريقة أساسية في اطار الاعلان الخاص ببرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، تلك الوثائق التي صدرت في مواجهة المعارضة المتعنتة من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد الامبريالي من التضخم الذى تسبب فيه ، والذى يحاول أن يتخلص من آثاره السلبية على اقتصاديات الدول النامية ، فان على هذه البلاد ، أن تعدل أولا من علاقاتها الخاصة بالمبادلات غير الملائمة ، وذلك بالحصول على أسعار عالية لصادراتها فسي الأسواق الرأسمالية الدولية ، كما يجب أن تحصل على التمويل اللازم لتنميتها بشروط ملائمة . وأن تنتهج سياسة اقتصادية ، وهى تمارس سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية ، وبصفة خاصة في مواجهة الشركات الامبريالية عبر الوطنية .

وفي هذا الاطار ، فان الطلبات الواردة في البرنامج المتكامل للمواد الأساسية ، كتحديد الأسعار من أجل حماية الدول النامية من التزايد المستمر في أسعار الواردات من البلاد الرأسمالية المتقدمة ، الذى أدى الى التضخم . ومجموع الاقتراحات الخاصة بالمعونة من أجل التنمية ، تشكل بعض الاجراءات التي رغم المقاومة المتعنتة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد الأخرى ، تشكل العقبات التي يجب تخطيها لاقامة نظام اقتصادى دولي جيد هتمي .

ورغم التحسن العام للموقف في اورويا ، مازالت في هذه القارة منازعات وتوترات يمكن أن تؤدي الى انهيار السلام . فقبرص ، مازالت ضحية لهجوم مسلح جردها من جزء من أراضيها الوطنية ، دون أن تتمكن الأمم المتحدة حتى الآن من مواجهة هذا الموقف بالطريقة الوحيدة التي تتفق مع التزاماتها بمقتضى الميثاق . لقد حان الوقت لاتخاذ اجراءات حاسمة للتضامن مع قبرص ، العضو الوفى للمنظمة ، والمؤسس لحركة الدول غير المنحازة . ان تأييدنا يجب أن نعبر عنه دون تردد لصالح الحكومة الشرعية القانونية الوحيدة لقبرص التي يترأسها الأسقف مكاريوس ، ان الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الأجنبية ، والاحترام الكامل لسيادة واستقلال سلامة أراضي قبرص وعدم انحيازها ، تشكل الشروط المسبقة ، التي ستمكن شعب قبرص من أن يحل وحده ، ودون تدخل اجنبي ، مشاكله الداخلية ، والتوصل الى حل متناسق وعادل بالنسبة للعلاقات بين الطائفتين القبرصيتين .

ان الثورة البرتغالية التي تهاجمها من الداخل والخارج ، مجموعة من القوى المعادية ، ابتداءً من الفاشيين الى من يسمون بالثوريين من كل نوع ، مازال يشير قلقلًا مؤكداً لدى كافة العمال في العالم ، وهم يطلبون بالحاح نهاية التدخل الامبريالي في شؤون البرتغال . والاحترام الكامل لحق هذا الشعب في أن يقوم بالتحويلات الثورية التي بدأها .

ان السياسة المنطقية التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى لصالح السلام ، بالقضاء على مراكز التوتر الدولية قد أدت الى نجاح هام يترجم قبل كل شيء في النتائج الناجحة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . ان استمرار مثل هذه الجهود والتأييد لشعوب العالم المناضلة يفل يد المعتدى الامبريالي ، مما يؤدي الى موقف ، يمكن للسلام والوفاق أن يكتسبها

في اطاره طابعا عالميا ودائما . ان الاقتراحات التي تهدف الى القضاء على كافة انواع التجارب النووية ، وكذلك صناعة أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، والأجهزة الجديدة لتلـك الأسلحة . هذه الاقتراحات التي عرضها على الجمعية العامة الرفيق اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، - تؤكد مرة أخرى ، الرغبة في السلام ، والمساهمة الصادقة والفعالة في العمل الايجابي الذي تقوم به الأمم المتحدة - يجب أن تحظى من قبل الجمعية العامة بالاهتمام اللازم .

ان شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تزيد وتضاعف من نشاطها لصالح تدعيم استقلالها الوطني ، انها تود استعادة مواردها الطبيعية ، لكي تلعب الدور الذي يجب أن تقوم به الحياة الدولية . اننا نعلم الجهود التي تبذلها بيرو ، والمكسيك ، وفنزويلا ، وبنما ، وجامايكا ، وجوايانا ، وترينيداد ، وتوباغو ، وبلاد أخرى في هذا الصدد . اننا نجد لهم تأييد الحكومة الثورية في كوبا .

ان تكوين النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، وشركة الملاحة الكاريبية المتعددة الجنسية والدفاع المشترك عن أسعار السكر والبن والموز هي تعبير عن ادراك اقليمي جديد يدل على ظهور مرحلة ليست بالبعيدة سوف تندمج في اطار أمريكا اللاتينية مكونة المجتمع الذي نادى به زعمائها مثل سيمون بوليفار ، وجوزيه مارتيه ، والتي تحولها حقائق العالم اليوم الى أهداف ضرورية . ان المهمة التاريخية لأمريكا اللاتينية لن تكون يسيرة ، وسوف تقتضي الحصول على استقلالها مرة ثانية . ان الحصول على هذا الاستقلال يقتضي في القريب العاجل التصفية الكاملة للاستعمار بكافة أشكاله وتعبيراته . وهزيمة التطلعات العدوانية للرجعية والفاشية ، ولهذا الغرض ، فان الشركة القومية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، يجب أن تضع في المقام الأول تضامنها مع بنما في نضالها من أجل ممارسة سيادتها الكاملة على القناة والمنطقة المجاورة . وتأييدها الحاسم لاستقلال بورتوريكو ومقاومة شعب شيلي للفاشية . ان بنما وبورتوريكو وشيلي يمكنها تقييم درجة التضامن الحقيقي للعالم تجاه قضية التحرر في قارتنا . ان تأييد بنما لشعب بورتوريكو وشعب شيلي في نضالهما من أجل الحرية ، يعتبر المفتاح الذي يؤدي اليوم الى التغييرات التقدمية والتحررية لهذا الجزء من العالم .

ان دخول بنما في حركة البلاد غير المنحازة ، وتأييد مجموعة امريكا اللاتينية لها ولتطلعها ورغبتها في أن تكون عضوا في مجلس الامن ، يدل على التأييد الدولي المتزايد للمطالب العادلة لشعب بنما وحكومته .

ان الجمعية العامة ينبغي عليها أن تعطي أولوية خاصة لدراسة الموقف في شيلي ، والأمر لا يتعلق فقط بالإشارة الى حقوق الانسان ، والاشادة بضحايا وشهداء الشعب الشيلي ، ان قيام الفاشية في شيلي - وقد أكدنا ذلك منذ البداية ، وكما أثبتت الأحداث اليوم - هو جزء من هجوم القوى الرجعية ، موجه ليس فقط ضد شعوب امريكا اللاتينية ، ولكن أيضا ضد اشقائهم في افريقيا وآسيا الذين يناضلون ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفاشية .

ان الفاشية في امريكا اللاتينية ، هي الحليف الطبيعي للعنصرية والاستعمار . انها في خدمتها وتحاول أن تمثل الدور الذي يهدف الى القضاء على التضامن الضروري بين شعوب القارات الثلاث . ان النضال الذي يجب أن نخوضه ضد الفاشية له اهمية قصوى بالنسبة لكافة شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وانا لم تكن هذه الفاشية الاستعمارية موجودة ، لما تمكن فوستر من التنقل في امريكا اللاتينية ، ولما تمكنت مجموعة دافيز كاب من جنوب افريقيا من الذهاب بهدوء الى سنتياجو ، ولما تمكن انصار ومؤيدو التمييز العنصري ، ومصلافة ، من ان يقوموا بدعاية لصالح السياسة الكريهة التي ينتهجونها في مختلف عواصم امريكا الجنوبية . ان وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذين اجتمعوا في ليما في الشهر الماضي ، قد اعلنوا ، وبحق :

" ان المؤتمر قد احيى علما ، وبثاق ، بالزيارة الاخيرة لرئيس النظام العنصري في جنوب افريقيا الى اوروغواي وباراغواي ، وكذلك بتزايد العلاقات بين حكومات امريكا اللاتينية الاخرى ، وبصفة خاصة حكومة شيلي وبين نظام جنوب افريقيا ." (NAC/FM/CONF.5/15.para.37)

ان مسألة شيلي مازالت مصدر قلق اجماعي ، ناتج عن الخيانة والعنف الكريهين ، من اجل القضاء على عطية التحرر والديمقراطية التي كانت تقوم بها حكومة الرئيس الليندي . ان النظام الفاشي يستهين بكافة المبادئ الانسانية ، ويواصل جرائمه ، وهجومه ضد شعب شيلي ، وقد ثارت ضده مقاومة من قبل كافة قطاعات الرأي العام الديمقراطي في العالم . فلم يعقد أى اجتماع دولي خلال العام الماضي دون ان يتم في اطاره التعبير عن الاستنكار القاطع للبشائع التي ترتكبها طغمة بينوشيه ، ودون ان يطلب وضع حد لسياسة القمع الكريهة التي ينتهجها ضد المصالح الوطنية ، والدليل على ذلك نجده في اتفاقيات مؤتمر العمل الدولي ، وفي مؤتمر دكار للبلاد النامية ، وفي المؤتمر الدولي للمرأة ، وفي المؤتمر الوزاري الخامس للدول غير المنحازة ، وفي الاجتماع الاخير للمجلس التنفيذي لليونسكو ، وفي اجتماعات عديدة اخرى ، لها طابع حكومي أو غير حكومي .

ان الجمعية العامة في العام الماضي اعطت رئيسها وسكرتيرها العام ، تفويضا ، وان جهود هاتين الشخصيتين ، التي نقدرها ، بقيت غير مثمرة . ان لجنة حقوق الانسان شكلت مجموعة خاصة للعمل لتقديم تقرير عن الحالة في شيلي ، وقد وافقت السلطات الفاشية ، في اول الامر ، على قرار اللجنة ، واعلنت في تعلق انها على استعداد لاستقبال مجموعة العمل وبعد احدى عشرة ساعة ،

عندما كان اعضاء اللجنة على وشك ركوب الطائرة الى سنتياجو الغت السلطات الفاشية تصريح هذه الزيارة ، واثبتت الطغمة الفاشية برفضها زيارة مجموعة العمل ما كانت تحاول ان تخفيه دون جدوى . وباستهانة واحتقار للمجتمع الدولي اللذين اصبحا قواعد سلوك نظام يمثل اليوم — بطريقة لا يمكن مقارنتها الا بسلوك حلفائه في جنوب افريقيا — نقطة سوداء في عصرنا .

ان على الجمعية العامة اليوم ، وخلال هذه الدورة ، ان ترد على صفاة نظام بينوشييه ، ومن الملائم ان نقدم تضامنا لشعب شيلي في مقاومته ضد والفاشية وان نزيد من هذا التعاون ونقف معه لنضع نهاية لهذا الفريق ، الذى يقمع هذا الشعب اليوم . ونحن واثقون من ان الجمعية العامة سوف تتمكن من القيام بواجبها .

ان مسألة بورتوريكو ، وهذا يقدم يوما بعد يوم ، الدليل على موقف العالم اليوم من الاستعمار ، الاستعمار ، فبالرغم من العقبان الضخمة التي واجهتها والخطط الامبريالية التي شاعت ان تسيطر عليها وتحطمها كامة ، فان ، بورتوريكو تمثل صورة رائعة للمقاومة الوطنية . ان شعب بورتوريكو الذى ، لا اكثر من ثلاثة ارباع قرن ، قاوم السيطرة والاحتلال الاجنبى ، يستحق التضامن الدولي الصريح والحاسم ، ولقد عبر من هذا التضامن بطريقة واضحة ، خلال المؤتمر الدولي للتضامن مع استقـلال شعب بورتوريكو الذى عقد في هافانا منذ شهر تقريبا .

وان تلجأ حكومة الولايات المتحدة الى اجراءات ليس لها مايررها فقد تمكنت هذا العام من تأجيل مناقشة موضوع بورتوريكو في اطار اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار . ان الذين يعارضون الاستعمار يجب ان يزيديا من تضامنهم مع استقلال بورتوريكو . ان كوبا سوف تتمسك بموقفها الذى لا يتزعزع ، والذى تغذي به المبادئ الثورية التي تحكم سياستها الدولية ، وكذلك اخوتها التي لا تتزعزع مع شعب بورتوريكو ، الذى توحدته مع شعب كوبا قرون من النضال ، ضد عدو واحد ، وتحت علمين توأمين .

ان تضامنا مع شعب بورتوريكو ليس اجراء فنيا أو محل جدل ، ولكنه نابع من سياستنا المبدئية المستوحاة من الروح التي ملأت شعبنا ، بكرم وحسن بصيرة جوزى مارتية ، وايدتها الدماء التي بذلها المثات من مواطني بورتوريكو الذين ناضلوا وماتوا على ارض كوبا من اجل هدفنا المشترك . ان بعض

المتحدثين الرسميين لحكومة الولايات المتحدة ، أعلنوا ان السلطات في أمريكا الشمالية سوف توقف رفع الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كويا ، وان ذلك يتوقف على موقف كويا فيما يتعلق باستقلال بورتوريكو . وان رئيس وزراء حكومة كويا الثورية ، القائد فيدل كاسترو في خطاب ألقاه في ٢٨ أيلول / سبتمبر الماضي ، قد عرف كيف يرد على هذه التصريحات ، واعتمادا على التأييد الاجتماعي لشعبنا فان الرفيق فيدل كاسترو قد أعلن الآتي :

” يجب علينا - نحن في المقام الأول ، ثم اعداؤنا في المقام الثاني - ان نفهم أنه رغما عن أن مصالح كويا الاقتصادية ، وسياستها الخارجية ، القائمة على مبادئ الماركسية اللينينية ، وعلى مبادئ التعايش السلمي مع الدول الأخرى وعلى العلاقات المتبادلة ، والتي تشكل مصالح شعبنا وولتنا ، فليكن معلوما أن العلاقات مع كويا لا يمكن أن تتحسن ، اذا كان ذلك مبنيا على أساس من التنازل عن أى من هذه المبادئ الأساسية ” .

” ومن الضروري ؛ أن يقوم شعبنا ، من وجهة نظر تنميته الاقتصادية ؛ باقامة علاقات واسعة تجارية وفنية مع كافة البلاد دون تمييز . ولكن شعبنا ينبغي أن يتمسك ؛ وقبل كل شيء ؛ بطهارة مبادئه وسلامة سلوكه الدولي . وانما لم نفهم أو نقبل هـذا الموقف ؛ فسوف نتحلى بالصبر كلما اقتضى الأمر ؛ ويقدر الامكان . وسوف ننتظر ونعرف كيف نتحمل بكرامة ؛ الحصار ، كلما أمكننا ذلك ؛ وسوف نتقدم على وجه السرعة ؛ وسوف تتزايد أو تقل تضحياتنا ؛ لكن علمنا ، وكرامة ومبادئ بلادنا لن يتم التفاوض عليها اطلاقاً . لقد كان العام الماضي بالنسبة لشعب كويا ؛ عاماً أحرزت فيه انتصارات كبيرة ومستمرّة ، والرغم من الحصار الالمبريالي المستمر ؛ فقد واصلنا تشييد الاشتراكية . ففي المجال الزراعي ، والتعليم ، والبناء ، والصحة العامة ، أحرزت منجزات تعتبر أمثلة تحتذى في اطار دول امريكا اللاتينية .

وفي العام القادم ، فان شعب كويا سوف يطبق الدستور الاشتراكي الذي نوقش بصورة مستفيضة ؛ في اطار اجتماعات عقدت في جميع أنحاء البلاد ؛ وسوف تقام هيئات للسلطة الشعبية ، وبهذا ستدخل الثورة الكوبية مرحلة جديدة ، وهذا نتيجة لقوتها النهائية وضمان لاستمرارها التاريخي الذي لا رجعة فيه .

ان الموقف الدولي لكوبا يتدعم يوماً بعد يوم ، وتتزايد علاقاتها الودية والتعاونية مع الاتحاد السوفياتي ، والدول الاشتراكية الأخرى . ان مشاركة كويا ، في حركة الدول غير المنحازة تتزايد أيضاً ، كما يؤكد ذلك القرار الأخير الذي صدر عن المؤتمر الوزاري في ليما ، ذلك القرار الذي أوصى بعقد مؤتمر القمة السادس لهذه الدول في هافانا . ان هذه الروابط المتينة مع شعوب امريكا اللاتينية التي لم يتمكن الحصار الالمبريالي من زعزعتها تتزايد وتتدعم .

وفي نهاية هذا العام سوف يتمكن شعبنا من عقد أهم اجتماع في المرحلة الحالية ؛ وهو أول مؤتمر للحزب الشيوعي في كويا . ان شعبنا يعد له بحماس وثقة كاملين . ان حزب الشيوعيين الكوبيين الذي ورث النضال القديم لشعبنا ، يعتبر الطليعة المنظمة لثورتنا . وكدليل على وحدة نضال كافة الثوريين في كويا تحت الادارة العليا للرفيق فيدل كاسترو ، فان الحزب الشيوعي فسي كويا يمثل اليوم التطلعات العميقة لشعبنا نحو السلام ؛ والاستقلال ، والعدالة . وكان قد اتحد في القرن الماضي حول الحزب الثوري الكوبي بقيادة خوزيه مارتية .

وفي كانون الأول / ديسمبر المقبل سوف يعقد اجتماع لتقييم الخطوات التي أنجزت ، ومواجهة المهام الجديدة ، وسوف يتمكن الشيوعيون الكوبيون في هذا الاجتماع ، يحدد هم ارتياح ثوري كبير من تقييم ذلك . لقد كان الطريق طويلا وصعبا . ان الانتصارات تتابعت مع الهزائم مما أدى الى بذل الدماء ، والآلام ، والآمال ، في مسيرة شعبنا التي لا تتوقف نحو تحررنا . لقد سقط العديد من المناضلين من أجل الحرية قبل أن يروا آفاق المستقبل المشرق الذي أعطوا حياتهم من أجله . لقد كانت تضحياتهم عديدة ؛ ولكن الآلام اليومية التي كانت أساسا لانتصار كانون الثاني / يناير ١٩٥٩ قد سمحت لنا بالحصول على الاستقلال ، واقامة الاشتراكية .

ان المستقبل كالحاضر تماما ، لن يكون خاليا من الصعوبات التي سوف تؤدي بشعب كوبا الى تحقيق انتصارات جديدة . ان تشييد المجتمع الاشتراكي على أبواب البحر الكاريبي ، في ظروف الحصار الامبريالي المفروض على بلد نام ، وفقير في الموارد الطبيعية ؛ ومازالت اقتصادياته متوقفة على الزراعة قبل كل شيء ؛ كل هذا دون التخلي عن مبدأ الأمية ؛ والتضامن الثوري انما يشكل دائما الهدف البطولي لابعادنا التاريخية .

هذا ما سيفعله شعبنا . ان ارادته الثورية التي لا تتزعزع تقوم على أساس تضحيات أجيال عديدة من الكوبيين الذين ولأكثر من قرن قد عرفوا كيف يموتون بكرامة دون التخلي عن علمهم المجيد . ان هذا هو المثل الأعلى الذي يستوحون منه بناء مجتمع جديد متحرر من كافة أشكال استغلال الانسان . وهذا مستوحى من المثل الأبدى لأرنستو جيفارا الذي ، في يوم كهذا ، ترك في قلب الأرض الأمريكية رسالته التي لا تنسى والتي تدعو شعوب القارة الى المقاومة والنضال . والنصر لنا .

السيد غاناو ، (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : ان المناقشة العامة التي اقترنت من نهايتها ، كانت غنية بالدروس بالنسبة لمنظمتنا ، ان التحليلات التي تقدم بها الكثيرون من رؤساء الوفود حول الموقف الدولي ، والاقتراحات التي تقدمت بها شخصيات بارزة فيما يتعلق بحلول بعض المشاكل التي تهم منظمتنا تحتوى في رأينا على عناصر تستحق الاهتمام . ان وفد جمهورية الكونغو الشعبية ، الذي لم يأخذ الكلمة الا الآن ، ليست لديه النية في أن يضيف جديداً الى تأملاتنا المشتركة . اننا جئنا لكي نؤكد مواقفنا حول بعض المسائل الحالية وبصفة خاصة في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخنا ، حيث يوشك نوع من الاضطراب المتعمد أن يدفع بشعوب العالم الى أن تتشكك في نفسها .

ونحن في جمهورية الكونغو الشعبية لنا ثقة كاملة في منظمة الأمم المتحدة ، وبما اننا نضع فيها ليس فقط ثقتنا بل أيضاً آمالنا ، فاننا نشعر أن من واجبنا أن نقول بقوة ، في كل مرة نشعر أن ذلك ضرورياً ، ما نؤمن به أو ما نعرف أنه عادل .

وأود أن أذكركم بموافقنا هنا ، فيما يتعلق مثلاً بعودة حقوق جمهورية الصين الشعبية اليها ، وانضمام الجمهورية الديمقراطية الألمانية كعضو كامل العضوية في منظمتنا . لقد وضحنا في الماضي ، ومعنا عدد محدود للغاية من الدول الشقيقة في العالم الثالث ، بأننا ضيقى الافق ، ومشيرى الشعب ، بل ومن الجهلة السياسيين . واليوم فان التاريخ الذى عرف وحده كيف يظهم الحقيقة ، أثبت أننا كنا على حق . ومن هنا نقول أنه في كل مرة يأتي بلد الى هنا لكي يتحدرت بحرية الى هذه الجمعية ، فانه يقدم مساهمته المتواضعة في البحث عن حلول للآلام التي تضعف الانسانية .

اننا ، وبدون أى ادعاء ، نود أن نذكر بأن شعوب العالم الثالث ، أى شعوب آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وافريقيا أصبحت ناضجة ، وترفض الاستغلال أو الاستعمار الجديد في كافة أشكاله لذا فمن الضروري أن نفكر نحن بلاد العالم الثالث في أنفسنا . أى في المصالح الاساسية للجماهير الشعبية التي نمثلها . وعلينا الآن وابتداءً من تحاليلنا الذاتية ، أن تكون لنا رؤية واضحة لمشاكل العالم اذا شئنا أن نجد الحلول لها .

اننا يجب الا تؤثر علينا التصريحات المفرضة والشريرة التي من شأنها فقط أن تدفعنا الى الخطأ ، وأن تبقينا في الجهل ، لكي تزيد من استغلالنا ، وبالنسبة لنا فنحن نرى أنه ليس

هناك شعوب سيئة ، هناك فقط أنظمة امبريالية فاشية استعمارية عنصرية ومستغلة . هذه الأنظمة لا تزال عديدة في يومنا هذا ويجب علينا أن نحاربها .

وبالأساس كان يحرم علينا الذهاب الى موسكو ، أو بكين لأنه كان يقال أن هناك وحشا يسمى بالشيوعية . أما اليوم فان غالبية البلاد تتعاون مع الاتحاد السوفياتي ، ومع جمهورية الصين الشعبية ولم يطلب من احد ، على حد علمنا ، أن يتحول الى الشيوعية . مع أن التحول الى الشيوعية هو الاختيار الحتمي الوحيد للغد ، الذي يمكن أن يضع السلطة بصورة فعلية وحقيقية بين أيدي الشعب ان الكونغو فيما يخصه قد اختار ويكل حرية وادراك التحول الى الشيوعية تحت ادارة الحزب الكونغولي للعمل ، ورئيسه القائد ماريانو جوابي .

ان هذا الاختيار يفسر ، كما أكد ذلك رئيسنا بطريقة علنية ، منذ شهرين في كيمبالا ، مواقفنا التي تحترم ، وبصفة مطلقة ، المبادئ الأساسية لسياستنا التي يعتبر أساسها ، الدولية البروليتارية ، والنضال ضد الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد . ان هذا الاختيار يضعنا الى جانب كافة القضايا العادلة ، والتي أصبح انتصارها مسألة وقت فقط ، ولقد أكد هذه الانتصارات الرائعة التي احرزها شعبا فيتنام وكمبوديا البطالان ضد الامبريالية . تلك الانتصارات التي تشكل دافعا قويا للذين مازالوا يناضلون حتى اليوم .

وبعد خمسة أعوام من الغياب والتي خلالها لم يمثل قط الفريق الصوري اللون نول شعب كمبوشيا الا في مخيلتهم ، فقد استعاد هذا الشعب مقعده المغتصب . ان الكلمة الهامة التي القيت باسمه من قبل الامير نوروم سيهانوك رئيس الجبهة المتحدة الوطنية لكمبوشيا يشكل مساهمة قيمة في أعمال هذه الدورة .

وللأسف فما زالت هناك دول ، على الرغم من فشلها السياسي ، والهزائم العسكرية ، التي تمنى بها هنا وهناك ، تعارض اتجاه عجلة التاريخ ، وتمنع اليوم الشعب الفيتنامي من أن يعمل معنا ، من أجل تدعيم وتقوية السلام والأمن في العالم ، اللذان كانا ومازالا الهدفين الرئيسيين لمنظمتنا .

وليس ، شمة شك ، في أنه هنا أيضا ، سوف يمضي الانتصار المتعنتون للسياسات البالية بهزائم جديدة .

ونحن واثقون من أن النضال العادل ، لشعب كوريا من أجل التوحيد السلمي لوطنه ، بعيدا عن أى تدخلات أجنبية ، وبصفة خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية ، التي ترابط فيه تحت علم الأمم المتحدة ، سوف ينتصر . ونود أن نؤكد هنا لشعب كوريا تأييد شعب الكونغو المستمر له . ان هذا التأييد تقدمه أيضا جمهورية الكونغو الشعبية للشعب الفلسطيني في النضال البطولي التحرري ، الذى يخوضه ضد الامبريالية والصهيونية . ان القضية الفلسطينية قضية عادلة وتلزمنا تماما في الكونغو ، ويجب أن تلزم كافة الدول ، في هذه المنظمة ، أو في أى مكان آخر ، التي تتحدث عن السلام والعدالة والحرية . لقد انتزع شعبا بقسوة من أرضه ، وهو موجود اليوم امام الالتزام المؤلم ، بأن يثبت وجوده أمام ضمير العالم ، وأحيانا من خلال أعمال يرغمه عليها الصمم الذى أصاب الغرب الرأسمالي .

ان شعب فلسطين له الحق في أن يكون له وطن ، كذلك البلاد العربية التي نؤيد هـا تماما من حقها أن تستعيد أراضيها التي احتلتها اسرائيل بطريقة غير مشروعة منذ سنة ١٩٦٧ . ولكننا في جمهورية الكونغو الشعبية نقول بأن احتلال الاراضي العربية ليس سوى نتيجة لاغتصاب شعب فلسطين ، لذلك فان لدينا ما يدعو للاعتقاد بأن أية تسوية للنزاع ، لا تأخذ في الاعتبار حقوق الفلسطينيين سوف تكون مهددة بالفشل . ومن ناحية أخرى فاننا نود أن نقول هنا انه لن يكون من قبيل السياسة الحكيمة تجاهل وجود الشعب اليهودي الموجود في اسرائيل . واننا في الكونغو نستنكر وقد استمعتم الى ذلك بصوت عال ، الانظمة وسياساتها ، وليس الشعوب ، وفي هذه الحالة على وجه التحديد فاننا نستنكر وبحسب السياسة الصهيونية التي تهدف الى السيطرة والتوسع وكذلك صلافة اسرائيل ، وليس الشعب اليهودي الذى لا يمكن أن يختلف عن باقي شعوب الأرض .

اذا كان الجزء الاول من هذا القرن ، وفي خلال عشرين عاما ، عرف الانانية ، والطمع ، وجنون الرجال ، الذين اوشكوا في مرتين متتاليتين أن يقضوا على العالم ، فان النصف الثاني قد تميز دون شك بالتنمية ، وترويج النضال من أجل التحرير ، وبصفة خاصة في أفريقيا .

ولا يمكننا الا أن نعبر عن سعادتنا ، ان نرى خريطة سياسية للأرض ، تسجل يوما بعد يوم تغيرات ايجابية عميقة في اتجاه تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب . ان حرب التحرير لشعوب افريقيا ، قد حررت شعب البرتغال ذاته ، ضحية الفاشية الكريهة في عصرنا هذا . ان الأهلـام الجنوبية لسالازار وكيتانو ، قد عرفت المصير الذي احتفظ به التاريخ دائما لكافة المحاولات الرجعية والاجرامية .

وبعد غينيا-بيساو ، فان ثلاثة بلاد شقيقة أخرى هي ، موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، قد حصلت على سيادتها ، واننا نحيي بحرارة انضمامها الى منظمة الأمم المتحدة .

وبالنسبة لنا فان هذه أيضا فرصة لكي نحيي ذكرى المناضلين الأبطال من أجل الحرية الذين سقطوا على أرض المعركة ، في نضالهم من أجل الاستقلال . ولكن على المجتمع الدولي ، ومنذ الآن ، أن يستوعب روح الواجب الجديد الملقى على عاتقه ، وهو مساعدة هذه الدول الناشئة على تضييد جروح حرب ظالمة فرضت عليها ، وعانت منها اقتصادياتها .

والآن نعود الى أنغولا ، فأقول اننا اذا كنا جميعا متفقين على أنه قبل شهر واحد من حصول هذا البلد على استقلاله ، فان الموقف هناك مايزال مثيرا للقلق ، فاننا من جانبنا نود أن نستنكر موقف أولئك الموجودين بيننا في هذه المنظمة ، وهم مشعلو الحرائق الذين يصيحون ، " النار " . ان الحرب التي تشن اليوم في أنغولا ، لهي مركز آخر أشعلته الامبريالية بهدف وضع رجال مأجورين على رأس الدولة ، التي سوف تنشأ ، ليكونوا في خدمة مصالح الامبريالية التي تحاول أن تضمن دوامها في كل مكان ، كما تعلمون .

ان شعب أنغولا قد دفع ثمنا غاليا من أجل تحرره ، ولم يعد يتطلع الا الى الاستقلال في كرامة ووفاق وطني ، استقلالا ينوي أن يتمتع به كاملا لأنه لم يمنح له . ان شعب الكونغو يؤيد بحماس شعب أنغولا الشقيق ، وبصفة خاصة المناضلين الأبطال في الـ (M.P.L.A.) صانعي الاستقلال الوحيدين والحقيقيين . اننا نطلب من الاستعماريين الرجعيين ، ومن العنصريين المتعنتمين في أنانيتهم ، ومن الامبرياليين الجشعين ، أن يفهموا أن عهد أنغولا فيما مضى قد انتهى الى الأبد .

ومع ذلك يجب أن نفهم أن كافة الرجال ذوى النوايا الطيبة أيا كان عنصرهم ، لهم المكانة التي يستحقونها في أفريقيا ، كما أعلن هنا منذ أيام فخامة الرئيس عيدي أمين دادا ، رئيس جمهورية أوغندا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية . وكما أكدت أخيرا الإدارة السياسية للـ M.P.L.A. فان كافة البيض ، وبصفة خاصة البرتغاليين الموجودين في أنغولا ، والذين على استعداد لكي يتكيفوا مع الوضع الجديد ، ليست لديهم أية أسباب تدعوهم الى مغادرة البلاد ، بل عليهم على العكس أن يبقوا فيها لتقديم مساهمتهم في إعادة بنائها الضرورى .

لذا فاننا نود أن نطلق من فوق منصة الأمم المتحدة ، نداء ملحا الى العالم ، لكي يترك للأفوليين الحق في تسوية مشاكلهم الخاصة ، وأن يقودوا بلادهم الى الاستقلال واحترام سيادتها الإقليمية . اننا نستنكر مقدا أية محاولة انفصالية ، ونقول ان أنغولا المستقلة سوف تدرس هسي بنفسها ووحدها ، حالات معينة ، مثل حالة " كابيندا " .

ان الموقف في روديسيا ، وفي جنوب افريقيا ، لم يتقدم على الاطلاق ، بل على العكس من ذلك فان الانظمة العنصرية وأنظمة الأقليات في جنوب افريقيا لم تستخلص أى درس من الدروس العظيمة التي قدمها التاريخ للنظام الفاشي البرتغالي لسالازار وكاتانو . ان ايان سميث يتعننت في تمرده ، وفورستر يزيد من أعمال التمييز العنصرى . ان هاتين السياستين لا مستقبل لهما ، ومقضى عليهما بالفشل بلا رجعة .

ان الغرب الرأسمالي ، يتحمل وحدة مسؤولية الموقف الذى ، بتصعيده للعنف ، قد يؤدي الى مواجهة بين المجتمعات العنصرية ، رغم النية الحسنة التي أثبتتها الافريقيون ألف مرة ، بعدم الاستجابة للعنصرية العمياء الكريهة والتافهة ، عن طريق عنصرية أخرى نستنكرها أيضا .

ان افريقيا المستقلة ، التي بدأت تعتقد مرة واحدة وبكل نية خالصة ، انه يجب البحث عن كافة الطرق التي يمكن أن تؤدي الى تسوية الوضع في روديسيا وجنوب افريقيا بصورة مطلقة ، قد تنبهت أخيرا للحقيقة بأن النضال المسلح هو وحده الذى يمكن أن يسمح لها بأن تضع نهاية لعهد الظلم والأعمال البالية . ان جمهورية الكونغو الشعبية ، لا يمكنها الا أن تهنيئ نفسها على التأييد المتزايد الذى تقدمه منظمة الوحدة الإفريقية لحركات التحرير في زيمبابوى وجنوب افريقيا .

ومرة أخرى فاننا نطالب وبقوة ، النقل غير المشروط للسلطة الى الأغلبية في شعب زيمبابوى .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فاننا نرجو أن تتحمل منظمة الأمم المتحدة ، كافة مسؤولياتها . ذلك انه اذا كان حقا ان الدول الافريقية تشعر بانها معنية أكثر من غيرها بهذه المشكلة ، فانه ليس أقل حقا ، من انه من الناحيتين القانونية والاخلاقية ، فان مسألة ناميبيا تعتبر مواجهة بين منظمنا وجنوب افريقيا . ان منظمة الأمم المتحدة ، لديها في اطار نصوصها الذاتية ، أحكام تسمح لها بأن تحل مشكلاتها مع جنوب افريقيا بصورة موضوعية . وكل ما تحتاج الى عمله هو أن تطبق هذه الأحكام .

اننا نهنيء أنفسنا على الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية ، من أجل تقارب أكثر وثوقا ، وتفاهم أفضل بين شعوبها . ونعتقد بالفعل ، انه بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي تلتها ، فان الوفاق الذي بدأ يتحقق تدريجيا في أوروبا ، هو خطوة هامة على الطريق نحو السلام . لذا فاننا نقول أن نتائج مؤتمر القمة في هلسنكي ، ولو انها كانت متواضعة ، فانها مع ذلك تشكل علامة تبعث على الأمل .

ولكن أوروبا التي خرجت منها الحربان اللتان أو شكنا أن تقضيا على العالم ، تخطيء إذ تعتقد انها سوف تكون في مأمن ، بينما العالم الثالث مهدد . لذا فان مصلحتنا المشتركة تقضي بأن نمنع أوروبا التي عرفت مآسي الحرب ، عن اشعال مراكز حرائق أو تغذيتها ، كما تفعل ذلك في انحاء العالم ، وبصفة خاصة في افريقيا الجنوبية .

ان الوفاق الدولي ، وعدم التدخل في شؤون الدول يجب ، من وجهة نظر وفدنا ، أن يشكلا شروطا مسبقة لمناقشات جديدة حول نزع السلاح .

ونكرر مرة اخرى ، ان البلاد المضطهدة والمستغلة ، التي مازالت اليوم معرضة لكافة انواع التدخل والعدوان ، من حقها ، بل ومن واجبها أن تدافع عن نفسها ، ومع ذلك ، فانه فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الشعبية ، فاننا على استعداد للمشاركة في مؤتمر عالمي حول نزع السلاح ، اذما دعى هذا المؤتمر للانعقاد تحت اشراف الامم المتحدة ، وذلك على أمل أن يقوم حوار متسهم بالصراحة ، حول المشكة التي تثير قلقنا يوما بعد يوم .

ولا يمكننا ان نتحدث عن نزع السلاح ، دون ان نفكر على الفور ، في ميثاق منظمة الامم المتحدة ، لان كليهما يظهران عدم المساواة ، التي لا تحتل داخل المجتمع الدولي ، حيث يمكن للبعض ان يقرر بدلا من الجميع ، ولا يمكن للاخرين الا ان يعبروا عن رأى لا يؤخذ به في تسوية المشاكل التي تعيننا جميعا .

ان القرارات الخاصة بالموضوعات الرئيسية ، التي تتوقف عليها حياة المنظمة ومستقبل الانسانية ، مازالت حكرًا على اقلية من الدول الاعضاء . لذا فاننا نؤكد بقوة ، ان ميثاق الامم المتحدة - الذى كان يتفق حقا مع الخريطة السياسية للعالم في عهد معين - في حاجة اليوم الى مراجعة لكي يتكيف مع الحقائق الجديدة .

ان حق الفيتو مثلا ، الذى اصبح اداة لقمع بلاد العالم الثالث من قبل القوى الضاربة ، يجب ان يختفي ، ان التعبير الصارخ للطابع البالي والظالم لاستخدام حق الفيتو ، قد ورد في التصرف الكريه ، من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، التي منعت عن طريقه ، انضمام جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية لمنظمة الامم المتحدة .

ان الفيتو الامريكى المزدوج ، قد اضاف ماء الى طاحونة اعضاء منظمنا ، الذين يعتبرون مجلس الامم محفلا خارج اطار اى صدى ، وجهازا في هيكل تحوم فيه باستمرار الاشباح والخيالات . ان هذا الحدث كما نذكر ، قد كان بادرة لظهور عزلة لدولة كبرى ومحترمة ، هي الولايات المتحدة الامريكية ، التي اراد شعب فيتنام البطل ، بروحه النبيلة ، ان يطوى معها صفحة من اظلم صفحات التاريخ الحديث ، وان يقدم لها يدا للصدقة والمودة .

ان بلادنا ، التي أيدت دائما الحرب البطولية للمقاومة والتحرر الوطني ، التي خاضها الشعب الفيتنامي بنجاح ضد الغزاة الاجانب ، قد اصبحت مقتنعة اكثر من ذي قبل ، بأن الشعب الفيتنامي الصديق سوف ينتصر على كافة المناورات التي نشاهدها اليوم . ويمكننا القول ، مرة اخرى ، بأنه فقط ، عندما يتم التطرق الى مسألتى نزع السلاح ، ومراجعة الميثاق ، بشجاعة ، فان خطوة هاسمة سوف تكون قد تحققت على الطريق الضرورى ، لاضفاء طابع الديمقراطية على العلاقات الدولية . وفي ذلك الوقت فقط ، فان المشاكل الاقتصادية ، التي توضح مناقشاتها هنا ، وفي اماكن اخرى يوما بعد يوم ، انانية الاغنياء في مواجهة بؤس الشعب التي هي في حاجة الى حد ادنى للمعيشة ، يمكن ان تدرس من زاوية جديدة . وحتى يتم ذلك ، فاننا نطلب من البلاد الصناعية ان تفهم أن العلاقات الاقتصادية غير المتساوية ، التي تحكم العالم تشكل بصورة موضوعية تهديدا حقيقيا للامن والسلام الدوليين ، ويجب بالنسبة لسياسة الاحسان التي تمارسها الدول الصناعية ، ان يحل محلها تعاون مفيد ومتبادل ، يمكن كلامنا ان يعطى شيئا ، ويحصل على مقابل له .

ان الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، بعد ان حطمت الدائرة الحديدية للحذر والجمود ، قد سمحت لمنظمتنا بأن تفتح ابوابها لقرارات تعد بنهاية علاقات التبعية والسيطرة التي تحكم حتى الان التجارة الدولية ، واقامة تعاون مفهوم في اطار من الحوار ، وليس فقط في اطار المواجهة ، وباحترام التنوع الثقافي ، والاختيارات المحددة لدولنا المختلفة .

ان مكاسب هذه الدورة التاريخية قد دعمت بالنتائج ، القيمة التي توصلت اليها الدورة السابعة الخاصة ، مساهمة بذلك في الاسراع بعملية اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية ، يوضع بطريقة واضحة المبادئ ، التي يجب ان تحكم سلوك كل من دولنا . وفي مثل هذا الاطار ، فان التكنولوجيا ، التي يتحكم فيها البعض باقتدار ، والتي تقوم على المواد الاولية التي يمتلك الكثير منها البعض الاخر ، سوف تقيم بين دول المعسكرين ، تكاملا لا يمكن الا ان يساعد على اقامة توازن ، وان كان عشا الا أن عالمنا يحاول أن يحققه .

هذه هي بعض الاعتبارات التي رأيت من واجبي ، باسم رئيس اللجنة المركزية للحزب الكونغولي للعمل ، الرفيق ميرين نجواي ، ان اعرضها على السادة الاعضاء في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للمنظمة .

اننا واثقون ، انه بفضل حكمة رئيس الجمعية ، وبفضل صفاته البارزة كرجل دولة ، فقد تم انتخابه بالاجماع لرئاسة هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة . واننا نهنئ بحرارة الرئيس على ذلك ، كما نشيد بالمشاركة القيمة ، التي يقدمها الدكتور ، كورت فالدهايم ، الامين العام لمنظمة الامم المتحدة . وان السيد الرئيس - خليفة صديقي وشقيقي ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، الذي تجد افريقيا لديها من الاسباب ما يجعلها تفخر به يوما بعد يوم - سوف يتمكن ، بكل تأكيد ، من ان يوجه طاقاتها في الاتجاه الصحيح ، حتى يمكن ان تحقق اعمالنا نتائج ناجحة ، وان نحقق السلام ، وان نضييق الخلافات بين الشعوب .

السيد سونغ (غابون) (الكلمة بالفرنسية) : ان دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أصبحت حدثا عاديا لأنها تقع في فترات دورية . ولكن يجب أن يكون لهذه الدورة أهمية خاصة ، ذلك لأنها ، دون شك ، دورة الأمل ، الأمل للعالم الثالث بصفة خاصة ، والأمل بالنسبة للبشرية بصفة عامة .

انه لواجب طيب على نفسي ، أن أتوجه الى السيد الرئيس ، باسم الوفد الجابوني بالتهنئة الصادقة والحرارة على انتخابه لرئاسة الدورة الثلاثين العادية للجمعية العامة . وانني أعرف تماما أن السيد رئيسنا ليس موجودا ، ولكنني أعتقد أنه سوف يسمع صوتي . ان لدينا ، نحن المتحدثين باللغة الفرنسية ، من الأسباب ما يدعونا للغبطة لانتخابه ، نظرا الى أنه من أبناء بلد عقدت فيه الدورة السادسة للناطقين باللغة الفرنسية ، التي رأسها الرئيس سنجور ، رئيس السنغال . وان وفد بلادى ليعتقد اعتقادا جازما ، بأن أعمال هذه الدورة سوف تكفل بالنجاح الفريد في نوعه ، بفضل خبرته الواسعة في المسائل الدولية ، ويفضل كفاءته المعروفة ، واعتداله المؤكد ، ومشاعره الانسانية .

ان وفد غابون ، يشيد اشادة خاصة ، بالسيد الرئيس السابق ، عبد العزيز بوتفليقة ، ابن افريقيا البار ، الذى قاد مناقشات الدورة التاسعة والعشرين العادية ، وأعمال الدورة الخاصة السابعة ، بفن وبتحكم ، وضعاه في مكان الشرف من سجلات الأمم المتحدة . ان غابون تقدم اشادة رسمية ، عن طريقي ، الى السيد سكرتير عام الأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، للجهود التي لا تكفل ، والتي لا يكف عن بذلها حتى يعطي لمنظمتنا كل المعنى الذى يجب أن تنطوى عليه ، وهو سبب وجودها . وانني أود أن أؤكد له التأييد المعنوى لبلادى .

وانني بالنيابة عن وفد بلادى ، وبالاصالة عن نفسي ، أرحب هنا بمزيد من التأثر ، بوجود البلاد التي نجحت بفضل اصرارها على التحرر في الانضمام الى عائلة الأمم المتحدة هنا ، وهي : جمهورية الرأس الأخضر ، والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيب ، وجمهورية موزامبيق الشعبية . وأود أن أقول لهذه البلاد ، ان غابون كان في الأمس معهم في نضالهم للوصول الى شمس الحرية ، أما اليوم ، فان غابون معهم أيضا ، كي نتغنى بالانتصار من أعماق قلوبنا . وسوف

يكون غابون غدا ، باسم التضامن الأفريقي ، الى جانبهم ، دون شك ، في انتفاضاتهم نحو التقدم والنمو .

وان وفد بلادى ليتقدم بالتهنئة ، للبلد التي انجبت فاسكودى جاما ، الذى انتهى الى أن يقف بجانب الحق ، بعد أن رفض طويلا الاستجابة لصوت العقل ، وذلك ليتبع تيار التاريخ الذى لا رجعة فيه . ونأمل أن يستعيد البرتغال توازنه السابق ، حتى يتمكن من أن يتحمل تماما التزاماته المعنوية نحو مستعمراته السابقة عبر البحار ، والتي أصبحت اليوم في فجر وجودها الدولي . لقد وجدت منظمة الأمم المتحدة منذ ثلاثين سنة ، ولم تكف طوال هذه السنوات الثلاثين ، عن الازدهار والنمو ، وعن أن تلعب الدور الانساني والعالمي اللذين جعلها مرسى للسلام ، وأملا للأمم . وان جدول الأعمال الطويل ، للدورة الحالية لينطوى على دليل ملموس على مدى حيوية منظمتنا .

لقد سكت صوت الأسلحة في كيمبوجيا ، وصمتت الأسلحة في فيتنام ، ولا يسع المجتمع الدولي بأسره الا أن يعرب عن غبطته لهذا .

ان الموقف في الشرق الأوسط ، مايزال يثير قلقنا ، ومع ذلك ، يمكن القول بأن الاتفاق المرحلي المصري الاسرائيلي ، يشكل خطوة تنطوى على بارقة أمل . غير أن المشكلة الفلسطينية لا تزال قائمة دون حل . ويجب ، في الواقع ، ألا يطول اعتبارهم كلاجئين . وسوف تخطو البشرية خطوة كبرى في سبيل دعم السلام العالمي ، عندما يتمكن الفلسطينيون من العودة الى ديارهم ، وعندما يتمكنون بأنفسهم من انشاء المؤسسات الخاصة بهم .

وان وفد بلادى ، لا يعتقد في حق الأمم المتحدة في أن تتعد عن مبدأ العالمية . ويحق لجميع الدول أن تقبل في منظمتنا ، طالما توافرت جميع الشروط اللازمة لقبولها . وسوف يؤيد غابون ، في ظل هذه الأوضاع ، وعندما يحين الوقت المناسب ، كافة المبادرات الرامية الى قبول أى بلد من بلاد العالم ، كمضو كامل الحقوق في منظمتنا .

وان كانت الأوضاع العسكرية قد تحسنت في جنوب شرقي آسيا ، الا أنه لا تزال في هذه المنطقة بعض بوثر التوتر ، التي يجب الحد منها . ونود هنا أن نشير الى الموقف في شبه جزيرة كوريا .

ان غابون يعتقد أنه عن طريق الحوار وحده ، بين الطرفين المعنيين ، يمكن ايجاد السلام في هذا البلد المنقسم بطريقة تعسفية ، بسبب تقلبات التاريخ . ورغبة في تحقيق هذا الهدف ، فقد أحس بلدى بأهمية انشاء سفارة له في بيونغ بانغ ، وأخرى في سيول .

ونعتقد أن منظمة الأمم المتحدة ، يجب عليها أن تتخذ كافة التدابير اللازمة ، لضمان تطبيق تفويضها في الحفاظ على السلام ، وهو التفويض الذى وكل اليها .
ان القوى الكبرى ، يجب عليها أيضا أن تشجع عملية اعادة الوحدة ، وذلك حتى يمكن لشعب كوريا — بعد استعادة وحدته — أن يلعب دوره كاملا ، مثل جميع أمم العالم ، وأن يلعب دوره داخل منظمنا .

ان مشكلة قبرص ، هي مشكلة تعنينا وتثير انشغالنا . ويتعين على منظمنا أن تتاح لها الفرصة لكي تلعب دورا حاسما في هذه المشكلة ، وذلك بما يخدم المصالح المفهومة للطائفتين المتواجهتين . وان غابون من جانبه ، لن يدخر جهدا في هذا الصدد ، وأنه على استعداد لأن يتقدم بمساهمته المتواضعة لتحقيق هذا الهدف .

ان العديد من الوفود قد أشارت هنا ، الى مشكلة الصحراء الاسبانية . ويجب أن أشير اليها باختصار أيضا .

واعتقد أنه عند ما يسمع المرء عبارة " الصحراء الاسبانية " فإنه لا يستحسن الاستماع اليها . ولهذا فباسم وفد بلادي ، آمل ، وأطلب بأن تسمى " الصحراء الاسبانية " ، " الصحراء الافريقية " . وانني أطلب أيضا ، بالنسبة لهذه الصحراء الافريقية ، أن تؤخذ في الاعتبار ، جميع الأوضاع التاريخية المحيطة بها .

انني لا أود أن أطيل الحديث حول هذه النقطة ، لأنني اعتقد أن هذه المشكلة سوف تجرى مناقشتها تفصيلا ، في اللجان المختصة في منظمنا .

وفيما يتعلق بأنغولا ، فاننا نود أن نتفاهم حركات التحرر الثلاث ، وأن نحترم المهلة المحددة ، وهي تاريخ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ لحصول انغولا على استقلالها ، حيث أن هذا البلد انما هو واحد من زهور القارة الأفريقية .

وبالنسبة لكابندا ، فإنه يجب علينا أن نذكر هنا ، أن غابون ، الذى طالما أيد حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، قد صوت في صالح القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وانطلاقا من هذا المبدأ المقدس ، فان غابون يعتقد أن شعب كابندا ، يجب أن يمارس حقوقه لتقرير مصيره ، ومستقبل اقليمه .

ان الضمير العالمي ، لا يزال مشغولا أمام الأوضاع السائدة في جنوب افريقيا . حقيقة ، ان المؤتمر التأسيسي حول مستقبل روديسيا - وهو المؤتمر الذى طالما أيدنا انعقاده - لا يزال يعاني من الطريق المسدود . ان الآمال التي نشأت بعد لقاء فكتورييا ، قد ذهبت هباءً وسرعة . واننا لنأمل أن بريطانيا العظمى ، التي لا تزال تتحكم في السلطة الادارية في روديسيا ، سوف تتحمل مسؤولياتها ، حتى يتم التوصل الى حل لهذه المشكلة التي تشكل تحديا للرأى العام العالمي .

وبالنسبة لجنوب افريقيا ، فان موقف غابون واضح ، لا غموض فيه ، ان لا يجب أن يتم أى حوار مع سلطات بريتوريا من الخارج . وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الأخير في كمالا ، فان رئيس جمهورية غابون ، قد أعلن ما يلي :

” اذا ما كان من الضروري قيام أى حوار ، فيجب أولا أن يبدأ بين البيض وبين

السود في جنوب افريقيا . وعلى أية حال كيف يمكن أن تكون الأوضاع غير ذلك ؟ ” . وعلى الرغم من أن كلمة ” الحوار ” قد سجلت بأحرف من ذهب في شعار حزينا السياسي ، الذى يطلق عليه الحزب الديموقراطي الغابوني ، الا أننا نشعر في غابون أن أى حوار مع بريتوريا ، لا يجب أن يتم في غياب الذين يناضلون كل يوم في جنوب افريقيا ضد التعسف والاهانة ، والنهب . ومرة أخرى نسترشد هنا ، بعبارة قالها رئيس جمهورية غابون ، وتقول : ” يجب أن نقيم الحوار مع افراد يمكن قيام الحوار معهم ” . ولكن اذا ما رفض بطريقة منظمة ، اقامة الحوار مع مثلي حركات التحرر في زيمبابوى ، فان سلطات بريتوريا تكون قد أثبتت بوضوح ، أنها لا تحبذ الحوار . وان رفض الحوار ، انما هو الدليل القاطع على اصرار السلطات في جنوب افريقيا ، على عدم تطبيق قرارات منظمنا حول ناميبيا . ان منظمة الأمم المتحدة بموجب التفويض حول ناميبيا ، يتعين عليها أن تتعهد ، أكثر من أى وقت مضى ، بأن تقود هذا الاقليم الى استقلاله .

في الماضي ، كان الاعداد للحرب ضمانا للسلام ، ولكن اليوم ، فان الاعداد للحرب هو من أجل اشعال الحرب . ولهذا فان غابون ، الذى يرغب في بقاء البشرية ، هو من انصار نزع السلاح من القوى الكبرى ، ذلك لأن الطريق نحو السلام العالمي ، انما يعتمد على هـذـه الدول .

وان بلادى قد حيت بحرارة مؤتمر القمة الأوروبي ، الذى عقد في هلسنكي ، ونحن نأمل
 ألا يظل الاتفاق الذى وقع عقب هذا اللقاء التاريخي ، مجرد أمنيات ، بل أن يصبح ميثاق شرف
 يربط الى ما لا نهاية ضمائر الموقعين عليه ، سواء أكانوا صفارا أم كبارا .
 ان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، التي أنهت أعمالها منذ أقل من ثلاثة
 أسابيع ، قد نادت باعادة تحديد العلاقات التي يجب أن توجد مستقبلا بين الدول في مجال
 التجارة ، والتعاون الدولي . وان ذلك يتطلب أن تقوم البلاد المنتجة للمواد الأولية ، بتحديد
 أسعار هذه المواد بنفسها ، مثلما تفعل البلاد المتقدمة بالنسبة للمنتجات المصنعة . وبالفعل
 لا يمكن أن نقبل أن تحدد أسعار المواد الخام ، خارج البلاد التي تنتجها .

ولهذا فان غابون كان يقترح دائما ، بالاشتراك مع بلاد أخرى ، أن يتم تشكيل مجموعات اقليمية أو اقليمية فرعية ، تضم البلاد المنتجة للمواد الخام ، وذلك سعيا لكفاح أكثر فعالية ضد هذا الاتجاه غير المعقول ، والذي لا يتمشى مع هذا العصر ، وطالما عرفناه في مجال التجارة الدولية .

وان غابون -- الذى انضم لمنظمة البلاد المنتجة والمصدرة للبترول ، ثم انضم مؤخرا الى منظمة البلاد المنتجة والمصدرة للأخشاب ، ومقر هذه المنظمة في مدينة ليبرفيل -- قد اختار فعلا طريقه ، ولا يمكن أن يقبل أى حل بديل .

لقد قلت ان البلاد المنتجة للمواد الخام يجب أن تتحكم في هذه المواد ، وانطلاقا من هذا ، يجب أن تنفرد بإمكانية تحديد أسعار هذه المواد ، وانطلاقا من نفس هذا الأسلوب في التفكير ، فاننا في غابون نفكر في انه ، يجب أن تتمتع البلاد الساحلية بالسيادة على الموارد القابلة للتجديد ، وغير القابلة للتجديد في البحار . واننا نعتبر ان تلك السيادة التي تنفرد بها هذه البلاد ، يجب أن تمارس بأن يؤخذ في الاعتبار المبدأ الذى طالما ساد علاقات حسن الجوار ، التي نقيمها مع البلاد الافريقية التي ليست لها سواحل ، وان نأخذ في الاعتبار أيضا علاقات التعاون التي طالما أقمتها مع البلاد المتقدمة في هذا المجال .

ان الأمم المتحدة ، لا يمكنها أن تكون ، ولا يجب أن تكون ، مكانا للصدام أو المواجهة السلبية ، بل يجب أن تكون دائما معمل اعداد السلام العالمي ، ومعبد التصالح الدولي . ان غابون ، وهو بلد التوازن والاعتدال ، وهو بلد محب للسلام ، وهو بلد منفتح الى حد كبير نحو العالم . ويدافع من رئيس جمهوريته ، انما يمارس دبلوماسية منفتحة نحو كافة الاتجاهات ، وان هذه السياسة لها هدفان أساسيان : اجراء الاتصال المباشر حتى يتعرف كل منا على الآخر ، والتشاور تفاديا للصعاب ، أو للقضاء على هذه الصعاب .

ان غابون ، ان يسلك هذا الطريق ، انما هو يظل مخلصا للمثل العليا التي تنادى بها منظماتنا ، وهو عضو فيها -- ليس بحكم الضرورة فقط -- ولكن ايما ما منه بهذا . وان غابون ، يؤكد اليوم ارادته الراسخة في أن يساهم في فاعلية منظمة الأمم المتحدة ، حتى يمكن أن يزداد في كل يوم تجسيد المثل الأعلى الأساسي لهذه المنظمة ، وهو بناء عالم يسوده السلام ، والعدالة ، والأخاء .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير بعد ظهر اليوم ، وطلب ممثلو عدة بلاد ممارسة حقهم في الرد . ولعل الأعضاء يذكرون ان الجمعية العامة قررت في اجتماعها العام رقم ٣ ٢٣٥ أن مدة الحديث لممارسة حق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق ، وأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد .

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أمارس حقي في الرد

على الممثل الدائم لتركيا .

في كلمته بالأمس ، اقتبس السفير تركمان عدة كلمات من بيان ألقاه الرئيس مكاروريوس في مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، فيما يتعلق بالانقلاب الذي تم في قبرص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ من جانب الديكتاتورية العسكرية اليونانية التي أدينت منذ البداية من الجميع وأولهم بلادى . ومع كل ، فان الجمعية العامة تعرف جيدا ، ان الديكتاتورية العسكرية في اليونان ، انهارت في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وبالتالي فان الديمقراطية والنظام الدستوري استقرا في قبرص واليونان ، لذلك فان الطريق مفتوح لتسوية سلمية .

وفي هذا الاطار بالذات ، من الملائم أن نذكركم بالبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لتركيا ، أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، أثناء الدورة نفسها ، وأقتبس السفير تركمان منها :

” كما هو معلوم جيدا ، فان تركيا عليها مسؤوليات خاصة ، بموجب الاتفاقيات

الدولية ، وهذه تنطبق على الهيكل الدستوري ، وعلى الوضع الدولي لقبرص . ومن رأينا

أنه واجب على المجتمع الدولي أن يستعيد الوضع الراهن ، وتركيا من ناحيتها تعتبر واجبا

عليها أن تستفيد من الحقوق التي تعطى لها بالاتفاقات الدولية ” . (S/PV.1730, p. 31)

والآن فان المادة الرابعة من اتفاقية الضمانات والتي أثارها تركيا ، تدل بوضوح على أن

أى اجراء من جانب الدول الضامنة ، يجب أن يكون هدفاً للأحد ” استعادة الأوضاع بموجب

اتفاقية ” وليس هنالك طرد السكان بالجملة .

وهكذا ، فانه فضلا عن أن أى استخدام للقوة فيه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، لاشيء يبرره ، خاصة بعد ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٤ . فان العودة لاستخدام القوة من تركيا ضد جمهورية قبرص ، خاصة بعد عودة النظام الدستوري ، واختفاء أى تهديد لاستقلال وسيادة قبرص ، وكما طلبت تركيا ، وفقا للبيان السابق ، فقد جرت مفاوضات في جنيف بغية الوصول الى تسوية مرضية . وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٧٤ وقع الهجوم الثاني وحدثت مآسي وويلات لسكان قبرص ، وخلقت مشكلة اللاجئين ، والتوسع في الاحتلال العسكري لأراضي جمهورية قبرص .

ويجب أن نضيف ، ان تركيا واصلت عدوانها العسكري ضد قبرص ، بعد أن عرف مجلس الأمن المشكلة ، وتجاهلت مجلس الأمن ، وقامت بانتهاك صريح لقرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، والقرار ٣٥٤ الصادر في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، والذي يأمر بوقف اطلاق النار ، والقرار رقم ٣٥٧ الصادر في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، والذي يأمر مرة أخرى بوقف اطلاق النار ولكنه انتهاك مرة أخرى من جانب تركيا وهكذا دواليك . وواضح على من تقع مسؤولية الموقف المفجع الخطير في قبرص .

وسوف أتناول بايجاز ملاحظة أخرى ، أبدأها الممثل الدائم لتركيا ، والتي يزعم فيها :

” ان الاسقف مكاريوس نفسه هو الذى دعا قوات الاحتلال اليوناني الى قبرص

منذ عقد من الزمان ” . (الجلسة ٢٣٧٨ - ص ١٠٨) .

وفي هذا المقام ، لا أعتقد أنه من الضروري أن أقول أى شيء أكثر من أن الجمعية العامة ، والمجتمع الدولي بأسره ، يعلمان جيدا أن تركيا كانت تهدد بانتظام منذ عام ١٩٦٤ - منتهكة الميثاق - جمهورية قبرص بالغزو ، وهو ما قامت به في النهاية في تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٧٤ متحججة بأول ذريعة وجدتتها ، ومعلوم جدا انه حينما غزت القوات التركية قبرص فانها لم تجد - خلافا لما يزعمه الوفد التركي - ما يسمى بقوات غزو يونانية بحرية أو جوية أو أرضية ، ولكن وجدت جزيرة منزوعة السلاح .

وبدلا من الانغماس في جدل من هذا النوع لمحاولة تبرير مالا يمكن تبريره فمن الأفضل تشيا مع المشاعر العامة للجمعية العامة ، التي أعلنت عنها في القرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، أن تحترم تركيا هذا القرار ، وكذلك قرارات مجلس الأمن الخاصة بذلك .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : لا أعتقد اننا في حاجة الى الاسترسال في الحديث ، حول ما هو يديهى بالنسبة لأعضاء الجمعية العامة ، وهو أن قبرص تقع تحت عدوان وغزو مستمرين ، انتهاكا للقرارات المتكررة من مجلس الأمن وقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى وافق عليه مجلس الأمن ، وجعله الزاميا ، ولكن تجاهلته تركيا بطريقة تنطوى على الاحتقار . هذا الاحتقار موجه الى أعضاء الأمم المتحدة ، الذين ألقى بقرارهم الاجماعي جانبا ، كقصاصه ورق لا قيمة لها .

وأود أن أوضح بالاضافة الى ما قاله زميلي ممثل اليونان ، ان ممثل تركيا في كلمته بالأمس ، حاول أن يطمس هذه القضية الواضحة ، قضية العدوان والغزو ، وما انطوت عليه من جريمة دولية ، وذلك بتكرار اكليشيهات دعائية بالية ، مبنية على مزاعم لا أساس لها ذكر فيها انه منذ عشر سنوات والأترك القبارصة ضحية للتمييز والقمع من جانب الحكومة ، وانهم اضطروا الى العيش معزولين في أنديتهم ، وأنهم حرروا من حرياتهم ، وأسئعت معاملتهم ، تلك هي الاكليشيهات ، التي يحاول نشرها بالقوة .

ان زيف هذه المزاعم قد كشف ، وذلك باشارات مستفيضة ، في أفضل وثيقة مستقلة ، ألا وهو تقرير الأمين العام لفترة العشر سنوات موضوع الحديث ، والذى ألقى في مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (S/PV.1795) وفي اللجنة السياسية الخاصة في العام الماضي (A/SPC/PV.923) وهو مما لا يمكن الرد عليه . ولم يرد الجانب التركي في الواقع ، بل انه لم يحاول الرد ، لانه مستحيل عليه أن يرد على ما ورد في هذا التقرير . ومع ذلك فان ممثل الجانب التركي لم يجد صعوبة في تكرار تلك الاتهامات التي تم دحضها .

ولا أريد أن أضيع وقتكم ولكنني سأقتبس القليل لصالح هذه الجمعية ، حتى تدرك الى أى مدى وصلوا في تزييف الاتهامات وسأقتبس ما ذكره الأمين العام في تقريره :

” ان عدم حرية القبارصة الأترك خارج مناطقهم يطلي لأهداف سياسية ، هي دعم المطالبة بأن هاتين الجاليتين اللتين تعيشان في قبرص ، لا يمكن ان تعيشا في سلام في الجزيرة ، دون نوع من التقسيم الجغرافي ” . (S/5764.Para 113) .

وهذا مؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، وهو العام الذى وقعت فيه هذه الأحداث ، وهذا

هو سبب معاناة الا تراك القبارصة ، لقد فرضت عليهم المعيشة في أندية معزولة ، ولم يسمح لهم بالخروج منها . واقتبس ثانية من تقرير الأمين العام :

” ان قادة القبارصة الا تراك قد التزموا بموقف صارم ضد أى اجراء ينطوى على السماح لاجزاء الطائفتين بأن يعيشا معا ، أو يمكن أن يضع الطائفة القبرصية التركية في وضع يجعلها تعترف بسلطة الحكومة ” . (S/6426,Para.106) .

والتقرير مؤرخ ١٠ حزيران / يونيه ١٩٧٤ . ويستمر التقرير فيقول :

” في الواقع وحيث ان رئاسة الجالية القبرصية التركية ملتزمة بفصل جغرافي للجالييتين كهدف سياسي ، فليس من المحتمل تشجيع نشاط القبارصة الا تراك الذي يمكن أن يفسر على انه يظهر مزايا سياسة بديلة ” . (المرجع السابق) .

والسياسة البديلة ، هي التفاهم ، والتعاون ، والعمل معا . ان ما قاله بنفاق ممثل القبارصة الأتراك : ” اننا نريد التعاون ، ونريد أن نعمل معا ” ولكن كما قال الرئيس مكاريوس ، فان اعمال تركيا أعلى صوتا من كلامها واقتبس ثانية من تقرير الأمين العام : — ان جميع التهم الموجهة من مندوب تركيا ليس لها أساس ولكن هذه لها أساس :

” ان النتيجة كانت فيما يبدو سياسة متعمدة للتمييز من جانب القبارصة الا تراك ” .

(المرجع السابق) .

ويستمر بعد ذلك :

” ان المصاعب التي عاناها السكان الا تراك القبارصة هي نتيجة مباشرة لسياسة

العزلة التي فرضتها القيادة التركية ” . (المرجع السابق)

هذا هو جزء من سياسة تركيا ، القائمة على التفرقة والتمييز ، المفروضة على القبارصة الاتراك ضد رغبتهم . واستمرارا لهذه السياسة ، صدر أمر من جانب عملاء أنقرة في قبرص ، هي منظمة سرية تسمى T and T يتضمن قائمة بالعقوبات التي توقع على أولئك الذين لا ينصاعون لهذا الأمر . وتائمة العقوبات هذه ، لا تسمح للقبارصة الأتراك الذين لا يحملون تصاريح بالخروج من مناطقهم ، وأن أولئك الذين يرفضون الأمر بغية اقامة علاقات تجارية مع القبارصة اليونانيين ، أو يدخلون حوانيت يونانية في قبرص ، سوف يدفعون غرامة ٢٥ جنيتها أو السجن ، وقد فرضت غرامة أيضا ، على من يدخلون في أية مفاوضات مع القبارصة اليونانيين ، أو يصطحبون أجنبيًا في قطاعنا ، وأولئك الذين يتصلون باليونانيين القبارصة لعمل رسمي ، أو يظهرون أمام المحاكم اليونانية .

وكل أولئك اعتبروا متمردين .

هنالك مجموعة كبيرة من هذه الوثائق أقدمها بالكامل ، وهي لدى ممثل تركيا ويزعم أنه

لم يسمع بها ، أو يتجاهلها .

والآن فان الحكومة لم تسبب اطلاقا مشكلة " لاجئين " ولم تحل بينهم وبين العودة السليمة ديارهم ، كما يفعل الاتراك الآن في قبرص بالنسبة لمائتي ألف لاجي . وقد دعتهم الحكومة الى العودة ولكن لم تسمح لهم السلطات التركية بذلك وبقوا سجناء في مناطقهم . أما أولئك القبارصة الذين لم يستطيعوا تحمل هذا القمع وحاولوا الهرب فقد أطلق عليهم الرصاص ، كما هو الحال ، مع بروفاسا الذي قتل أثناء محاولته الهرب ، وآخر قتل أيضا أمام زوجته وابنه ، لأنه حاول العودة الى منزله . وينفس الطريقة ، أطلق الرصاص على كمال حسين ، أثناء محاولته الهرب . أما الذين نجوا من الازهاق ، فانهم لا يستطيعون العودة .

ثانيا ، ان ممثل تركيا حاول بطريقة أو بأخرى ، أن يشوه ما قاله الأسقف ، باقتباس أشياء

يحاول تشويه معناها ، فقد اقتبس من كلمة الرئيس في مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ، وقال

ان الرئيس أدان صراحة التدخل العسكري في قبرص ، من جانب الزمرة العسكرية اليونانية القادمة من اثينا . وأقول ، ان هذا يظهر أن الرئيس منصف في كل كلامه حول قبرص . ان ممثل قبرص ، وحكومة قبرص تدافع عن استقلال قبرص . أما القول بأن الرئيس كان يحاول السعي الى الوحدة

مع اليونان ، فهذا القول يتعارض مع ما يقوله ممثل تركيا ، من أنه كان يدين الطغمة العسكرية التي أتت الى قبرص ، لتحقيق الوحدة مع اليونان . وهكذا ، فاذا كانوا قد جاءوا لتحقيق الوحدة مع اليونان ، طبقا لكلامه ، كان عليهم أن يقتلوا الأسقف . وهذا يعني ان الأسقف لم يكن مؤيدا لهم ، ولهذا فان ممثل تركيا يتناقض مع نفسه .

هذا هو حال كل من يحاول تشويه الصورة ، فليس من السهل تزيف الحقائق ، لان ذلك يؤدي بالضرورة الى الوقوع في تناقضات .

والآن ، تبقى الحقيقة ، وهي أن التعاون والتفاهم ، وتقدم قبرص ، لا يمكن أن يتم الا عن طريق التعاون بين القبارصة الأتراك وبين القبارصة اليونانيين ، وهذا ما تمنعه أنقره ، وعلى وجه التحديد من جانب العسكرية التركية ، لأنه كما توجد زمرة عسكرية في اليونان ، أملت مواقف في قبرص ، فانه بالمثل يوجد نوع من عسكرية تركية تملي الموقف في أنقره وفي قبرص . اننا نريد وحدة قبرص ، ونريد التفاهم ، وحل المشكلة عن طريق التعاون بين الطائفتين دون تدخل من جانب أو من آخر . ولكن تدخل العسكرية التركية في قبرص يمنع المفاوضات من أن تكون مشمرة . وآمل أن تدرك ذلك تركيا .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : أمس ، وفي اجتماع بعد الظهر ، وفي وقت متأخر ، قررت الجمعية العامة ، أن الجدال حول قبرص لن يخدم القضية ، وأن قضية قبرص سوف تبحث باشتراك الطائفتين المعنيتين ، اليونانية والتركية في قبرص ، بعد أقل من شهر ، وكان وفد بلادي يود أن يهدئ ممثل قبرص من روعه ، حتى يفسح المجال أمام حكمة الجمعية العامة ، كما وضع بالأمس .

ان الجمعية العامة بالأمس ، واليوم ، تستمع الى دعايات ضد بلدي ، وانني شخصيا قد فندت الدعاية ضد تركيا في كلمتي بالأمس .

ولانرى جديدا في كلمة السيد روسيدس اليوم ، ولكن هي مجرد تكرار لعداوات مريرة ، ولغة غير لائقة ، ولذلك فليس لدي ما أضيفه الى ما قلته بالأمس .

والآن أود بايجاز ، أن أشير الى مقاله السيد ممثل اليونان . بالأمس ، عنيت أن أوضح في بياني أن اشارتنا الى اليونان ، انما نقصد بها اليونان تحت حكم الدكتاتورية العسكرية .

وماقاله في هذا الصدد صحيح . ان ماحدث في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ هو مسؤولية الدكتاتورية العسكرية اليونانية ، ونحن لانختلف معه في ذلك ، ولكن يجب أن نذكره بأن القوات اليونانية التي أسماها الأسقف مكاريوس نفسه ، قوات الغزو ، أرسلت الى قبرص سنة ١٩٦٤ ، وهذا يعني أنها أرسلت قبل ثلاث سنوات تماما قبل أن تتولى الدكتاتورية العسكرية الحكم ، في عام ١٩٦٧ . لقد قال السيد ممثل اليونان في كلمته ، ان هذه القوات ارسلت الى قبرص في مواجهة تهديد بالغزو من جانب تركيا . ويظهر التاريخ ان هذه القوات لم تستخدم اطلاقا ضد أى تهديد بالغزو من جانب تركيا ، ولكنها استخدمت لقمع الطائفة التركية ، وخلقت موقفا متفجرا . هذا هو الحال في عام ١٩٦٧ . وكان هو الحال مرة أخرى في عام ١٩٧٤ ، حينما قامت بانقلاب في قبرص ، حتى تضمن ضم الجزيرة الى اليونان .

والآن السيد المحترم ممثل اليونان قد أشار أيضا الى اتفاقية الضمانات ، وقال ان على تركيا التزاما باعادة الوضع الدستوري الى الجزيرة . هذا صحيح ، وهذا ماتقوله اتفافية الضمانات ، ولكن مع الوضع الذى نتج بعد عام ١٩٦٣ ، ومع كل ماحدث بعد ذلك ، وبعد ماحدث بعد الانقلاب في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، أعتقد انه ليست تركيا فقط ، ولكن جميع الأعضاء في هذه المنظمة يدركون أنه لم تكن هنالك امكانية للعودة الى الوضع الدستوري الذى كان قائما قبل عام ١٩٦٣ . لقد قبلت اليونان هذا ، كما قبله أيضا القبارصة اليونانيون ، حيث انهم قد وافقوا على أن تدخل الطائفتان التركية واليونانية في حوار وفي مفاوضات من أجل وضع دستور جديد . لذلك أعتقد ، أن مقاله ممثل اليونان في هذا المقام ليس صحيحا أيضا .

انني لا أعتزم أن استغل صبر السادة الأعضاء . فحينما كنا نناقش ادراج مشكلة قبرص على جدول أعمال اللجنة العامة ، وجدول أعمال الجمعية العامة ، أوضح وفد بلادى التبعات الخطيرة لاجراء مناقشة تسيطر عليها الدعاية والتحاجي . ويؤسفني أننا انزلقنا الى هذا المناخ ، وليس الخطأ من جانبنا ، حتى قبل أن تبدأ المناقشة حول قضية قبرص ، ومع ذلك ، فاننا نود أن نبقى على الأمل ، في أننا سنتناول قضية قبرص باعتماد وتعقل ، ومن جانبنا سنبدل قدر ما نستطيع في هذا المجال .

السيد هيربا (شيلي) (الكلمة بالأسبانية) : بينما نقرب من نهاية المناقشة العامة للجمعية الحالية ، فان وفد شيلي يمكنه أن يستخلص مجموعة الاشارات التي كانت موضعاللا لحديث بعض الوفود . اننا نلاحظ أ ولا أن هناك موقفين واضحين تماما ، فلقد اكتفى البعض بأ أن يكرروا بطريقة ما نفس الكلمات التي نستمع اليها منذ سنتين ، فهم يتحدثون عن القمع ، وعن الدكتاتورية ، وعن القوى الرجعية ، وعن القوات المتراجعة ، وعن الأرهاب ، وعن الجرائم ، والانتهاك الجماعي الصارخ لحقوق الانسان ، بينما يتحدث الآخرون بما يعكس انشغالهم الصادق حول الأوضاع البشرية في العالم ، وهم يريدون أن يعقد حديثهم ، وأن تمتد اجراءات الأمم المتحدة الى كافة القارات بالنسبة لهذا الموضوع .

انني لا أنوى هنا ، وفي الوقت الحالي ، أن أصف الفئة الأولى التي تكرر الاتهامات السلبية ، أن اتهاماتها لا تأتي بأى شيء بناءً . ولا أتحدث عن أخلاقيات بعض البلاد ، التي تتهم بلادا أخرى لسنوات طويلة بأوضاع كانت قائمة هي كستار تخفي وراءه عن العالم أوضاعهم الداخلية السيئة حتى تظهر أنها تتمتع بالنقاء . ان الطابع المشكوك فيه لهذه الحجج ، والتشكك حول صدق بعض البلاد التي تدعي أنها محبة للسلام ، لا يبرر في حد ذاته أن أكرر هذه الأقوال . كما أنني لن أقبل أيضا أن أطف من طابع مناقشات هذه الجمعية الهامية ، بأن أرد على اتهامات زائفة ، صادرة عن ممثلي حكومة بيدو أنها تنازلت نهائيا عن ممارسة السيادة الوطنية ، والتي لا يمكنها ، ولن يمكنها أبدا ، أن تفهم المواقف ذات الكرامة والاستقلال ، التي يتخذها الذين لا يقبلون سيطرة الآخريين .

وعلى خلاف ذلك ، فاننا نعتبر الكلمات الصادرة عن الفئة الثانية من الوفود ، حينما أشارت الى أن يطبق في العالم بطريقة فعّالة ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأن هذا الأمر لجدير باهتمام هذا الجمع الموقر . ان وفد بلادى ، يؤيد تأييدا كاملا كل حل عادل وفعال ، يقوم على أساس غير تمييزى ، وعلى أية مبادئ سياسية مسبقة ، بحيث تحترم حقوق الانسان فـي العالم كله . فضلا عن ذلك ، فانني أود أن نعطي تطبيقا لموسا للاقتراحات التي استمعنا اليها ، وأن نساهم في تطبيق المقاييس والمعايير ، التي يمكن أن تتخذها المنظمة ، وأن نساهم في نجاح تحقيق الأهداف المرجوة .

وهكذا فاننا نعتقد أن تعميم نظام لجان تقصي الحقائق ، وايجاد المقاييس لادارة هذه اللجان ، انما يتطلب أن توجد الشروط المسبقة ، ويجب أن ترفض أى موقف ، يكون من شأنه الاساءة عن طريق الجهل بالحقائق . كذلك يجب أن نرفض عبارة الادانة ، التي لا تقترن بأية أدلة ، ويجب أن نقضي على النفوذ في المنظمات الدولية ، وفي المؤتمرات ، وفي المنظمات الحكومية ، وغير الحكومية ، حتى نتفادى تراكم الاتفاقات والقرارات العديدة ، التي لا تتسم بأى أساس ، أو صفة سياسية . ويجب أيضا أن يكون هناك تمييز بين الأحداث المنعزلة ، التي يمكن أن تحدث ، والتي تحدث فعلا في أى تجمع بشري ، مثل الانتهاكات الصارخة والمنظمة للحقوق الأساسية . وهي انتهاكات يجب أن تعطى لها الأولوية ، خاصة حينما تقع داخل الدول التي لاتبدى استعدادا لاصلاح الموقف .

يجب ألا تستخدم حقوق الانسان كحجة للتدخل في الشؤون الداخلية ، بما يسيء الى سيادة وأمن أى دولة . وانه لمن الضروري بالنسبة لأية حالة خاصة ، مثل حالة بلادى ، أن تعزل مثل هذه الحالات عن أية حالات سياسية أخرى ، وأن تخضع لأية دراسة عادلة هادئة . انما اخذنا في اعتبارنا مثل هذه العناصر وغيرها ، يمكن فقط أن نوجد المناخ الدولي الملائم الذى يضمنا التقدم بدلا من اثاره أية حركة تؤدى الى التخلف .

وفي ظل الجو المشتعل للمناقشات التي تجرى في الجمعية العامة ، فاننا نستمتع الى آراء متنوعة ومختلفة ، ومع ذلك فهناك بعض النقاط التي تدعو الى الاهتمام ، وأعتقد أننا

لا أخطيء عندما أشير الى مدى الاهتمام الذي تثيره حالة شيلي ، والذي يشاركنا فيه العديد من الدول الممثلة هنا . وليس من شك أنه من وقت انشاء الأمم المتحدة منذ ثلاثين عاما ، لم نر مثل هذه الحملة المفرضة الواسعة النطاق ، ضد بلد ما ، على أساس مجموعة من الأكاذيب . ويحسب لنا ان أن نطلب من هذه الدول ، أن ترجع الى مصادر المعلومات الموضوعية وأن تصدر حكما بالنسبة لما حدث في شيلي على أساس مصادر موثوق فيها ، كما نطلب منها أيضا أن تدرس بطريقة عادلة ، التمثيل الدبلوماسي لها ، وأن تجرى اتصالات مع بلدنا بالطرق العادية السليمة ، وأن تتحرك بهدوء لتتأكد من الجواهراء الذي يسود بلادنا بعد الفوضى السابقة . يجب على هذه الدول أن تفكر في الدعم الذي تتلقاه حكومتها ، وفقا لما يتأكد من تحريات المحافل المتخصصة . كما يجب عليها أن تلتزم بموقف يتسم بالنضج انتظارا لتكشف الحقائق .

السيد مالدونادو أغويرى (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : انه ليؤسفني ، أن أمارس هنا حقي في الرد ، ولكنني اضطررت الى ذلك ، نظرا لاشارة مبهمه خاصة بموضوع يتعلق بالسلامة الاقليمية لغواتيمالا ، فلقد وردت تلك الاشارة على لسان السيد مثل كويلا ، الذى أيد الموقف الذى حاول أن يستعرضه السيد مثل المملكة المتحدة .

انني أعتبر أن الاشارة الواردة بالنسبة لبليز انما هي اشارة غير عادلة ، وبالفعل ، لم يكن من الملائم ألا يأخذ هذا الوفد في اعتباره أن هذا الاقليم ، لا يرتبط من ناحية العقيدة وحدها ، وانما يرتبط أيضا بالسلامة الاقليمية لغواتيمالا ، وان ذلك يستند الى الأسس الجغرافية ، والأسس التاريخية وغيرها من الأسس مما يؤكد أحقية مطالب أمة غواتيمالا في هذا المجال .

فهنالك أولا ، وكما نعلم جميعا أن الشعب الأصلي في المنطقة الشمالية الغربية لغواتيمالا والمعروفة باسم بليز ، انما ينحدر من أصل المايا والكتشيز في هذه المنطقة . وانني لأعتقد أنه يجب على أن أوضح من هم المايا في ذلك الاقليم ؟ انهم ينحدرون من حضارة قديمه معروفة بالتقدم الذى أحرزته في مجالات العلوم ، والفنون ، والفلسفة ، ولها نظمها السياسية ، والاجتماعية الواضحة . وبعبارة أخرى ، فمن غير المعقول بالنسبة لهذه القبائل ، أن تعيش في حالة بدائية حيث أن البعض هنا يدعي تأكيد النظرية القديمة ، تلك النظرية التي تتعارض مع الطبيعة والستي تبرر الحق في غزو أى بلد . ومع ذلك ، فاننا اذا ما تحدثنا عن الحضارة التي كانت سائدة نجد اننا ذات طابع سياسي ، واجتماعي ، مما يستبعد القول بأن تكون أراضي بليز ، في أى وقت مضى ، كانت أراض خالية .

وثانيا فقد تأكد ، وهذا ما تعرفه المملكة المتحدة جيدا ، أن الممتلكات التي تنازلت أسبانيا عن استغلالها ، لم تعين اطلاقا التنازل عن السيادة فيها ، ومهما يكن الأمر ، فإن الامتيازات الخاصة بالاستغلال ، والتي تقدمها أية قوة استعمارية لقوة استعمارية أخرى ، تعطى التزاما للدولة التي قامت ، بعد أن استقلت في ١٨٢١ كإقليم متحد في أمريكا الوسطى ، ويعد حصولها على الاستقلال تحت مبدأ التعايش في هذه المنطقة .

وثالثا فان اتفاقية ١٨٥٩ لا تنطوى على أية قيمة ، لأنه قد أعلن أنها باطلة نظرا لعدم احترام المملكة المتحدة لها ، ولذلك فهي تفقد قيمتها ، وان جميع الوفود ، تعرف تماما الظروف والاوضاع المكلفة والصعبة التي كانت الدول الكبرى بموجبها تحدد علاقاتها مع البلاد المستقلة . واذ كنا نتحدث هنا عن الاتفاقيات التي فرضت في أوائل هذا القرن ، فقد كانت ظالمة الى حد كبير ، واننا نفهم بطريقة أفضل ، أن أية اتفاقية أبرمت بين دولة عظمى وبين بلد صغير مستقل منذ أواسط القرن الماضي ، أنها ليست ذات قيمة على الاطلاق .

وان الحالة بالنسبة لبليز يجب أن تحلل في ضوء النظرية الواردة في القرار رقم ١٥١٤ (د - ١٥) وأن هذا القرار يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأن هذا الحق يجب أن يخضع للاعتراف بالسلامة الاقليمية ، وبالوحدة الوطنية ، حيث أن جميع الدول لها الحق في هذا . وهناك دول عديدة ، قد نجحت في أن تنتصر بمبدأ السلامة الاقليمية ، وعندما تجرى مناورات من قبل القوى الاستعمارية في سعيها لأن تفرض التفرقة في مختلف الاقاليم ، فان مناورات البلاد الاستعمارية كانت ولا تزال تهدف الى تقسيم تلك الأقاليم ، وهنا لا يمكن اطلاقا الحديث عن المبادئ الزائفة بالنسبة لتقرير المصير ، حيث أن هناك ، أولا وقبل كل شيء ، حق الشعوب في الوحدة .

واننا نود أيضا أن نعلن ، أن حل هذه المشكلة يجب أن تحكمه مبادئ القانون الدولي ، وبصفة خاصة تلك التي تؤكد وتعترف بحق المساواة بين الدول . ولا يمكن أن نوافق على الادعاء بالاعتراف بحق بعض الدول على سلامتها الاقليمية ، بينما يرفض هذا الحق لدول أخرى ، وذلك لمجرد الاستناد لبعض الاعتبارات النوعية ، دون الاستناد اطلاقا الى عناصر قانونية ، وانني افترض أنه اذا كانت دولة ما - بها ٨٠٠ مليون نسمة - تطالب ، بسلامتها الاقليمية ، فلن تجرؤ دولة أخرى على رفض هذا المطلب .

ان الحق في المساواة القانونية بين مختلف الدول قد تأكد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك يجب تفسير هذا الميثاق بطريقة كاملة غير منقوصة ، تعتمد على المساواة ، وان الحق انما هو حق واحد ، يجب أن يسرى على الجميع ، لأن مفهوم كل من العدالة والمساواة لا يقبل أى تفسير انتهازي ، بحيث يعترف بالحق للبعض ، ويرفض بالنسبة للبعض الآخر .

ان غواتيمالا تعتبر أن الميثاق ، والقرارات التي وافقت عليها الدول ، يجب أن تكون موضع الاحترام الكامل ، والمساواة الكاملة .

تلك هي الشروط اللازمة لضمان حسن النية في تطبيق القرارات ، وضمان احترام الحقوق والعدالة الدولية ، وتلك أسس ضرورية لأي نظام يرتكز على السلام الدائم المستقر .

ان بريطانيا العظمي تدعي أنها تجهل أساليب التسوية السلمية للخلافات الواردة في الميثاق ، لكي تفرض حلا من طرف واحد ، يسمح لها بأن تخفي الاستغلال الاستعماري تحت غطاء الاستقلال الظاهري لاقليم ما .

وختاما ، اسمحوا لي أن أشير الى عبارة قالها جوزيه مارتي ، أحد الضيوف الكبار الذين استقبلتهم غواتيمالا حيث قال " لا يمكن أن نكافح من أجل حقوق شخص آخر ما لم يقم هو نفسه بالكفاح من أجل حقوقه " .

السيدة مايبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : في وقت مبكر من

بعد ظهر اليوم ، حاول ممثل كوبا ، مرة اخرى ، التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة والكونغولث بورتوريكو . وتأسف حكومة بلادي ، لان وفد كوبا ، يجعل لزاما علينا ، ان نقول مرة اخرى ، اننا سنورد حقائق الموقف ، واراها المعلومة جيدا ، حول هذا الموضوع .

ان شعب بورتوريكو حصل على الحكم الذاتي ، بالمشاركة الكاملة الحرة في استفتاء ١٩٥٢ ، وصوت لصالح انشاء كونغولث يرتبط بحرية ، مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضع دستورا لها الكونغولث . وقد أكد هذا القرار في انتخابات حرة عامة : في ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ . وكذلك استفتاء ١٩٦٧ .

وفي ١٩٥٣ ، اعترفت الجمعية العامة في دورتها الثامنة بحصول بورتوريكو على استقلالها الذاتي ، وذلك وفقا للقرار ٧٤٨ (د - ٨) ، الذي تنص الفقرة التنفيذية الخامسة منه على أن : "شعب بورتوريكو يتمتع بالسيادة السياسية التي وصلت الى مستوى الاستقلال الذاتي ، الذي حصل عليه شعب بورتوريكو " .

كما تنص الفقرة السادسة من هذا القرار على أن :

"الاعلان الخاص بالمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي ، واحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق ، لا يمكن أن تطبق على الكونغولث في بورتوريكو " .

وفي الدورة السادسة والعشرين ١٩٧١ ، وافقت الجمعية العامة على هذه القرارات الخاصة بوضع الاستقلال الذاتي لبورتوريكو ، وذلك برفض اقتراح لادراج بند حول بورتوريكو في جدول اعمالها . وفي ١٩٧٢ ، وكما حدث في الانتخابات السابقة ، وبناء على الاغلبية الساحقة لشعب بورتوريكو ، أيد الكونغولث وضع هذه الدولة . ولم يصوت لصالح حزب الاستقلال ، أكثر من ٤ في المائة من مجموع الناخبين .

ان تشوية الحقائق في هذا المحفل لن يغير من هذه الحقائق ، ولن تضعف الاتهامات ، احترام الجمعية العامة ، والتزام الكونغولث لبورتوريكو بنتائج الانتخابات التي تمت بواسطة شعب بورتوريكو في ديمقراطية وحرية .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أولاً أن أشير الى البيان الذى

ادلى به ممثل غواتيمالا ، الذى أكد أن الموقف الذى عرضه وفد بلادى تجاه بليز ، انما يرتبط بالبيان الذى قاله ممثل المملكة المتحدة . واننى لست اعلم أن ذلك كذلك ، فان كان الأمر كذلك ، فاننا نهنيء انفسنا لان هذا الوفد يشاركنا نفس الرأى ، لاننا - لسوء الحظ - لا نشاركه نفس الموقف فى الجمعية العامة فى كثير من الاحيان .

ومع ذلك ، فان موقفنا لا يتفق مع المملكة المتحدة ، بل يتفق مع موقف العديد من الوفود الاخرى . واننى أفكر هنا فى جيراننا فى الكاريبي ، كما أفكر أيضا فى الموقف الذى تم التعبير عنه ، بطريقة واضحة ، أكثر مما حدث بالنسبة للبيان الذى أدليت به فى مؤتمر دول عدم الانحياز ، الذى انعقد فى ليما ، حيث أعلنت أكثر من سبعين دولة عن رأيتها فى ضرورة استغلال هذا الاقليم . ومن جهة اخرى ، فاننى اود أن أقول بضع كلمات حول بعض الاشارات ، والتنبؤ غير المباشر ، الذى ورد فى كلام ممثل حكومة شيلي . ويبدو من الواضح أنه خلف بعض الكلمات الحذرة ، التى تتسم بالجمال ، تسعى حكومة شيلي الى قسمة البلاد الى فئتين ، وقد تحدثت فى هذه الجمعية ، وداخل بعض المحافظات الدولية الاخرى ، وأعلنت عن موقفها بطريقة واضحة وقاطعة حول انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكب فى شيلي . وان هذه المحاولة قد تمت فى العام الماضى أيضا ، ولكننا نعترف نتائجها . وان وفدى ليأمل فى أن الجمعية العامة ، سوف تعرف كيف تفسر - بشكل مناسب - هذه العبارات .

اما بالنسبة للتأكيد الذى قررته تلك الحكومة ، والتى تقول انها من افضل الحكومات التى تمتلك السيادة الوطنية ، فيكفى ان نذكر فى هذا الصدد ، كل ما يمكن ان نقرأه يوميا فى الصحافة الامريكية حول نظام "السيادة" الذى ادى الى نظام حكم ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ فى شيلي ، والذى يعرف تحت عنوان C.I.A. أى المخابرات الامريكية .

وفيما يتعلق بما قاله السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فاننى أود أن اقول فقط ، أن تكرار الحجج البالية أمام هذه الجمعية ، منذ سنوات عديدة ، لا يمكن أن يكذب الوقائع ، فان هناك وضوحا تأكد بشكل متزايد ، هو أن المجتمع الدولى يؤيد حقوق شعب هورتوريكو فى الحصول على الاستقلال . ومن المحتمل أنه اذا ما كانت السيد مايبى قد تفتيت فترة طويلة عن موطنها ،

فانها لا تعلم أن الانتخابات التي اشارت اليها ، ووفقا لما أكدته الحكومة الحالية لهورتوريكو ، لم تتسم ابدا بطابع الاستفتاء ، وان ذلك لم يتم بطريقة يمكن مطلقا للمجتمع الدولي أن يعتبرها ملائمة للتعبير عن المشاعر الوطنية لأي شعب . لقد أمضت وقتا طويلا في شيكاغو وواشنطن وربما يكون هذا الوقت قد انساها الطريقة التي تم التعبير بها في بلادها .

السيد غالارد و مورينو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : في نهاية اجتماع الجمعية العامة بعد ظهر يوم الثاني من تشرين الأول / اكتوبر ، وأثناء المناقشة العامة استمعنا الى السيد المحترم وزير خارجية غواتيمالا ، ولقد قال وفد بلادي :

" ان وفد بلادي سيدرس بكل اهتمام واجب ، الكلمة التي ألقى بها هنا ، وزير خارجية غواتيمالا المحترم ، فيما يتعلق بقضية بليزا ، حتي نقرر ما اذا كنا نلقي كلمة أخرى في هذا المقام ". (الجلسة رقم ٢٣٧٢ - ص ١٣٧) .

ان وفد بلادي يكرر ما قلناه في تلك المناسبة ، وسنقرر ما اذا كنا ندلي ببيان آخر ، ونحتفظ لأنفسنا بالحق في ذلك مستقبلا .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان موقف وفد بلادي فيما يتعلق بموضوع بليز تم ايضاحه تماما من جانب الممثل الدائم لبلدي في الأسبوع الماضي ، في الثاني من تشرين الاول / اكتوبر ، ولا أريد أن أثقل على الجمعية في هذا الوقت المتأخر ، بتفنيد الأقوال التي استمعنا اليها من وفد غواتيمالا .

وأود ببساطه أن اقول ، ان وفد بلادي يقف الى جانب ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال من جانب الحكومة المنتخبة الديمقراطية ، ومن جانب شعب بليز ، شعب تمتع بحكومة ناتية لمدة اثنتي عشرة سنة ، وقد حان وقت استقلاله ، والذي تأخر استقلاله ، بسبب ما أسماه ممثلنا الدائم زعم قديم لا سند له من القانون .

ويسعدني أن الاحظ أن مبدأ تقرير المصير ، والاستقلال بالنسبة لبليز قد لقي تأييدا عريضا ، في اطار هذه المناقشة العامة .

واسمحوا لي ان اضيف ان وفد بلادي قد استمع بعناية الى الكلمة التي ألقاها تولى السيد المحترم ممثل المكسيك .

السيد هيربا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان ممثل حكومة كوبا قد أكد هجومه السياسي والقذف ضد شيلي ، ولقد أشار بصفة خاصة الى التدخل المزعوم للمخابرات الأمريكية ، وهي اشارة تم نكرها في العام الماضي من قبل نفس المندوب ، وهناك محاولة جديدة لتأكيد هذا الزعم في الصحف ولكن دون جدوى .

وان وفد شيلي لن يسير خلفه على هذا الطريق ، احتراماً منه للوفود الموجودة هنا ، واحتراماً منا لمنظمة الأمم المتحدة ، حيث أن شيلي تريد أن تتفادى الاصطدامات السياسية العقيمة في هذه المنظمة ، واننا لن نقدّم على تبادل الشتائم ، فهذه الشتائم لا تستحق أن نوليها أى اهتمام لا هي ولا للذين يلقون بها ، ولا تستحق ان نضيع من أجلها وقت المنظمة . ان شيلي تتمتع بالسيادة منذ فترة طويلة ، وهي لا تتأثر بهذه الاتجاهات الطفيانية .

تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث ممن طلبوا

ممارسة حق الرد .

وقبل رفع الجلسة أود أن أبلغ الجمعية ببرنامج العمل ، لبقية هذا الأسبوع .

غدا في الساعة الثانية عشرة ظهرا سوف تستمع الجمعية الى خطاب من صاحب الجلالة أولاف الخامس ملك النرويج ، وفي جلسة بعد الظهر سوف نختم المناقشة العامة ، وفي جلسة الصباح الجمعة سوف تبحث الجمعية العامة الموضوعات التالية : البند ٢٢ قبول بوابا غينيا الجديدة في عضوية الأمم المتحدة ، والبند ١٢١ صفة المراقب للمؤتمر الاسلامي في الأمم المتحدة ، والجزء الأول من تقرير اللجنة الثالثة حول البند ١٢ من جدول الأعمال . ولن يكون هناك اجتماع للجمعية العامة بعد ظهر يوم الجمعة .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٩ / ٢٥